وزارة التـعـلـيم العـالـي و البـحث العلـمي

جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص اقتصاد كمي

تحت عنوان

اثر تقلبات اسعار النفط على التنويع الاقتصادي في الجزائر

دراسة قياسية للفترة 1995 - 2023

من اعداد الطالبتين :

- بلحسين اسماء
- عينانة قمر

تحت اشراف :

- أ. سي محمد فايزة

نوقشت واجيزت علنا بتاريخ 12 جوان 2025

امام لجنة المناقشة المكونة من :

الأستاذ(ة):دربال فاطمة الزهراء ..... رئيسا

الأستاذة: سي محمد فايزة .....مشرفا

الأستاذ(ة):عيدوني حليمة .....ممتحنا

السنة الجامعية :2024-2025

وزارة التـعـلـيم العـالـي و البـحث العلـمي

جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص اقتصاد كمي

تحت عنوان

اثر تقلبات اسعار النفط على التنويع الاقتصادي في الجزائر

دراسة قياسية للفترة 1995 - 2023

من اعداد الطالبتين :

- بلحسين اسماء
- عينانة قمر

تحت اشراف :

- أ. سي محمد فايزة

نوقشت واجيزت علنا بتاريخ 12 جوان 2025

مقدمة امام لجنة المناقشة المكونة من :

الأستاذ(ة):دربال فاطمة الزهراء ..... رئيسا

الأستاذة: سي محمد فايزة .....مشرفا

الأستاذ(ة):عيدوني حليمة .....ممتحنا

السنة الجامعية :2024-2025

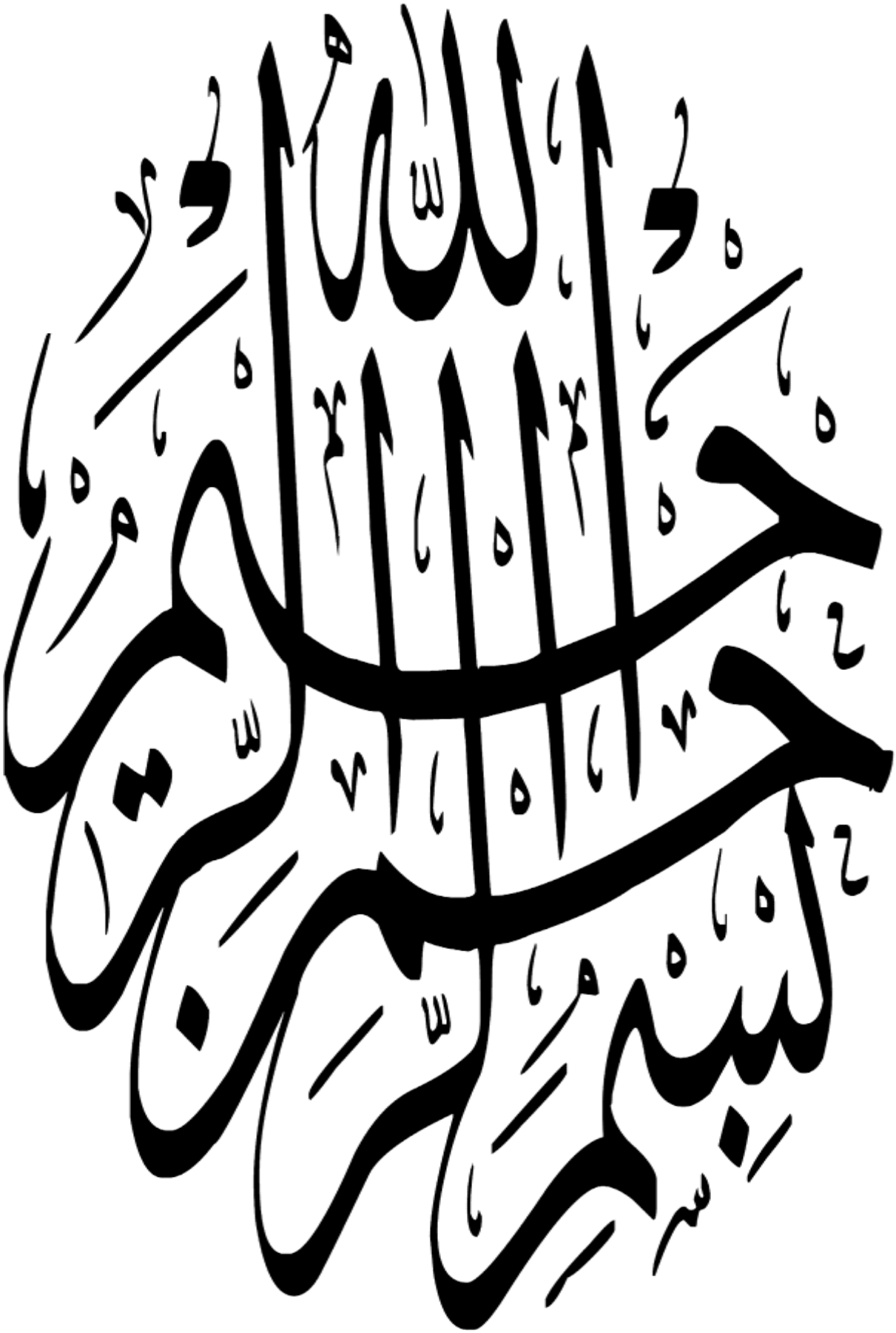
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و عرفان

الحمد الله الذي وهبنا التوفيق و السداد و منحنا الثبات و أعاننا على إتمام هذا العمل بعد إن سافرنا لنضع

النقاط على الحروف و نكشف ما وراء ستار العلم و المعرفة فها هي ثمار عملنا قد ابتع و حان قطافها

و نقول:" اللهم لك الحمد حتى ترضى و لك الحمد إذا رضيت و لك الحمد بعد الرضا "

هي أيضا كلمات شكر إلى كل من غرس فينا الأمل و الإرادة و إلى جميع أساتذة شعبة العلوم الاقتصادية

و إلى الأستاذة المشرفة و إلى كل من رافقنا في حياتنا الدراسية و إلى كل من كانت له مساهمة

في انجاز هذه الدراسة سواء من قريب او من بعيد

إهداء

إلى من ربياني صغيرا

إلى إخوتي و أخواتي

إلى كل من علمني و اخذ بيدي و أنار لي طريق العلم و المعرفة

إلى كل من شجعني في رحلتي إلى التميز و النجاح

إلى كل من ساندني ووقف بجانبي

إلى صديقات الدرب قمر اميمة رقية

إلى كل من قال لي لا فكان سببا في تحفيزي

إليكم جميعا اهدي هذا العمل المتواضع

أسماء

إهداء

وأخر دعواهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

لم تكن الرحلة قصيرة ولا ينبغي لها أن تكون.

ولم يكن الحلم قريباً ولا الطريق كان محفوفاً بالتسهيلات لكنني فعلتها ونلتها..

الى من شرفني بحمل إسمه... والدي العزيز - الى النور الذي اثار دربي والسراج الذي لا ينطفئ نوره بقلبي ابداً .... واستمديت منه قوتي واعتزازي بذاتي

الى نور عيني وضوء دربي ومهجة حياتي ... الى التي ساندتني ووقفت بجانبي ... وقدمت لي الشدائد بدعواتها ... والدتي الحبيبة حفظها الله..

الى ضلعي الثابت وأمان أيامي ... الى ملهمي نجاحي الى من شددت عضدي بهم فكانوا لي ينابيع ارتوي منها ..... اخواني وأخواتي الغاليين.

إلى اساتذتي الكرام ممن لم يتوانوا في مد يد العون لنا .. يا من صنعوا لنا المجد

لكل من كان عوناً وسندا في هذا الطريق للأصدقاء الأوفياء ورفقاء السنين وأصحاب الشدائد و والأزمات ، الى من أفاضني بمشاعره ونصائحه المخلصة

أهديكم هذا الإنجاز وثمرة نجاحي الذي لطالما تمنيته ، ها أنا اليوم أتممت أول ثمراته بفضل من الله ، فالحمد لله على ما وهبني ، وأن يعينني ويجعلني مبارك اينما كنت..

قمر

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى تقييم تأثير تقلبات اسعار النفط على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1995-2023 باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL التي تم تطويرها من قبل Persan، تشير النتائج التي تم الحصول عليها الى وجود علاقة طويلة الاجل بين اسعار النفط ومؤشر التنويع الاقتصادي بالإضافة الى التاثير السلبي الذي تلعبه تقلبات اسعار النفط على التنويع الاقتصادي في الجزائر الأمر الذي يؤكد العلاقة العكسية بين المتغيرين محل الدراسة في المدى الطويل.

الكلمات المفتاحية: تقلبات اسعار النفط، التنويع الاقتصادي، نموذج ARDL

Abstract :

This study aims to evaluate the impact of oil price fluctuations on economic diversification in Algeria during the period 1995-2023 using the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) methodology developed by Persan. The results obtained indicate a long-term relationship between oil prices and the economic diversification index, in addition to the negative impact of oil price fluctuations on economic diversification in Algeria, which confirms the inverse relationship between the two variables in the long run.

Key words: Oil price fluctuations, economic diversification, ARDL Model.

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
اهداء	I
شكر وعرفان	II
ملخص	III
قائمة المحتويات	IV
قائمة الجداول	V
قائمة الاشكال	VI
قائمة الملاحق	VII
المقدمة العامة	أ- د
الفصل الأول: الادبيات النظرية	
تمهيد	2
المبحث الأول: الاطار النظري لأسعار النفط والتنويع الاقتصادي	3-20
المطلب الأول: ماهية اسعار النفط	3
الفرع الأول: تعريف النفط واسعاره	3
الفرع الثاني: العوامل المحددة لأسعار النفط والمؤثرة على تقلباته	5
الفرع الثالث: مراحل تسعير النفط	9
المطلب الثاني: مفهوم التنويع الاقتصادي وعوامل الاخذ به	12
الفرع الاول: المفهوم والنظريات المفسرة للتنويع الاقتصادي	12
الفرع الثاني: دوافع الاتجاه نحو التنويع الاقتصادي	14
الفرع الثالث: مؤشرات التنويع الاقتصادي	15
المطلب الثالث: استراتيجية التنويع الاقتصادي لمواجهة اثار تقلبات اسعار النفط	18

الفرع الاول: التاثيرات الاقتصادية للنفط	18
الفرع الثاني: سياسات التنويع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط	20
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	21
المطلب الاول: الدراسات السابقة باللغة العربية	21
المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الاجنبية	23
المطلب الثالث: المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة	25
خلاصة الفصل الاول	30
الفصل الثاني : دراسة قياسية لأثر تقلبات اسعار النفط على التنويع الاقتصادي في الجزائر	
تمهيد	32
المبحث الأول : حقائق حول تطور النفط والتنويع الاقتصادي في الجزائر	51-33
المطلب الاول : واقع النفط في الجزائر	33
الفرع الاول: الخلفية التاريخية للنفط في الجزائر وأهميته	33
الفرع الثاني: الامكانيات النفطية في الجزائر	35
الفرع الثالث: تقلبات اسعار النفط	40
المطلب الثاني: واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر	42
الفرع الاول: البدائل الاستراتيجية لتنويع الاقتصاد الجزائري	42
الفرع الثاني: دلائل التنويع الاقتصادي في الجزائر	47
الفرع الثالث: استراتيجيات الجزائر لتنويع اقتصادها تصديا لتقلبات اسعار النفط	48
المبحث الثاني:النمذجة القياسية لأثر تقلبات اسعار النفط على التنويع الاقتصادي في الجزائر للفترة 1995-2023	60-51
المطلب الاول: الطريقة وأدوات الدراسة	51
الفرع الأول: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية	51
الفرع الثاني: التعريف بنموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة	52

الفرع الثالث: التعريف بمتغيرات الدراسة	53
المطلب الثاني:الادوات الاحصائية والاختبارات القياسية المستخدمة في معالجة البيانات	54
الفرع الأول: دراسة الاستقرارية	55
الفرع الثاني: تقدير النموذج بطريقة الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة	56
الفرع الثالث: اختبار حدود التكامل المشترك (Bounds test)	56
المطلب الثالث : تقدير نموذج تصحيح الخطأ الغير مقيد	57
الفرع الأول: ديناميكية المدى الطويل	57
الفرع الثاني: ديناميكية المدى القصير	58
الفرع الثالث: الاختبارات التشخيصية	59
خلاصة الفصل الثاني	61
الخاتمة	63-65
قائمة المراجع	67-73
الملاحق	75-85

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(01-01)	مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي	17-16
(01-02)	المقارنة بين الدراسات السابقة و الدراسة الحالية	25
(01-03)	صدمات أسعار النفط و عواملها الرئيسية خلال الفترة 1995-2015	41
(01-04)	تطور مساحة الأراضي المزروعة في الفترة 2009-2022	43
(01-05)	نتائج اختبار الاستقرارية	55
(02-05)	نتائج اختبار الحدود The Bound Test	57
(03-05)	نتائج اختبار الارتباط الذاتي	59
(04-05)	نتائج اختبار عدم تباين حد الخطأ العشوائي	59

قائمة الاشكال

قائمة الاشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
(01-01)	الآثار السلبية للاقتصاديات النفطية	19
(01-02)	الاحتياطات المؤكدة من النفط الخام خلال الفترة 1995-2023	36
(02-02)	تطور إنتاج النفط في الجزائر خلال الفترة 1995-2023	37
(03-02)	تطور صادرات النفط في الجزائر خلال الفترة 1995-2023	38
(04-02)	تطور مساهمة الجباية البترولية في الايرادات العامة	40
(05-02)	صدمات النفط في الجزائر خلال الفترة 1995-2023	41
(01-03)	تطور مساهمة القيمة المضافة الزراعية في PIB للفترة 1995- 2023	45
(02-03)	تطور القيمة المضافة للقطاع الصناعي من الناتج الداخلي الخام للفترة 1995- 2023	46
(03-03)	تطور مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1995-2023	48
(01-04)	تطور مؤشر التنويع الاقتصادي	53
(02-04)	تطور القيمة المضافة لقطاع الزراعة	54
(03-04)	تطور القيمة المضافة لقطاع الصناعة	54
(04-04)	تطور أسعار النفط	54

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
01	احصائيات قطاع النفط في الجزائر	75
02	احصائيات حول التنويع الاقتصادي في الجزائر	76
03	مساهمة الجباية البترولية في الايرادات العامة للفترة 1995-2023	77
04	نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام للفترة 1995-2023	78
05	نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية	79
06	تقدير النموذج باستخدام طريقة ARDL	82
07	اختبار الحدود	82
08	علاقة المدى الطويل	83
09	ديناميكية المدى القصير	83
10	اختبار الارتباط الذاتي	84
11	اختبار التوزيع الطبيعي	84
12	اختبار عدم ثبات تباين	85
13	اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج	85

المقدمة العامة

المقدمة العامة:

عرف النفط منذ منتصف القرن التاسع عشر وذلك عندما حفر Edwin L. Drake أول بئر للبحث عن النفط عام 1859م في ولاية بنسلفانيا الأمريكية على عمق 69.5 قدم، و بعد هذا الاكتشاف أصبح للنفط أهمية بالغة نظرا لاستخداماته، خصائصه ومزاياه، ثم اشتد الإقبال عليه بداية في الولايات المتحدة الأمريكية ثم في باقي دول العالم بدءاً من عام 1911م. ومع تركز الاحتياطات البترولية في مناطق محدودة من العالم جعل الصراعات الدولية في السيطرة على هذه الثروة الحيوية تزداد حدة، وصارت صناعة البترول صناعة رائجة تتحكم فيها عوامل رئيسية جيولوجية وتقنية واقتصادية وسياسات منظمات بترولية دولية ومن خلال التوازنات بين هذه المحاور تتقلب أسعار البترول هبوطاً وصعوداً بدرجات متفاوتة. تُعد التقلبات في أسعار النفط من أبرز المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على اقتصاديات الدول المنتجة والمصدرة لهذه المادة الحيوية، حيث تؤدي هذه التقلبات إلى تغييرات جوهرية في مداخيل الدول، ميزان المدفوعات، ومستوى الاستثمار العام والخاص. فالنفط، باعتباره المصدر الرئيسي للإيرادات في العديد من الدول، يلعب دورًا مركزيًا في تشكيل سياسات التنمية الاقتصادية وتوجيه مساراتها، مما يجعل أي اضطراب في أسعاره عاملاً حاسمًا في استقرار الاقتصاد الوطني أو اضطرابه والجزائر من بين الدول التي تعتمد بشكل كبير على العائدات النفطية لتمويل ميزانيتها العامة. هذا الاعتماد جعل الاقتصاد الجزائري مرتبطًا بشكل وثيق بالتطورات الحاصلة في الأسواق العالمية للنفط، والتي تشهد تقلبات مستمرة بفعل عوامل سياسية، اقتصادية، وجيوسياسية. فمنذ منتصف التسعينيات، شهدت أسعار النفط تحولات جذرية، تراوحت بين فترات من الارتفاع القياسي والانهيارات المفاجئة، وهو ما ألقى بظلاله على الاقتصاد الجزائري بشكل مباشر وغير مباشر وفي ظل هذه الظروف، برزت الحاجة إلى البحث في العلاقة بين هذه التقلبات النفطية ومسار التنويع الاقتصادي في الجزائر، خصوصًا فيما يتعلق بقدرتها على تجاوز النموذج الاقتصادي القائم على الريع النفطي والانتقال نحو اقتصاد أكثر تنوعا. ورغم الإصلاحات المتعددة التي تبنتها الجزائر في هذا الإطار، إلا أن مدى تأثير هذه الإصلاحات وفعاليتها ظل محل جدل ونقاش واسع. فالاقتصاديات الريعية غالبًا ما تواجه تحديات في تحقيق التنويع الاقتصادي، خاصة في ظل ارتباط معظم القطاعات الحيوية بالدولة واعتمادها على الإنفاق العمومي الممول أساسًا من عائدات النفط.

الإشكالية: في ظل التحديات التي يواجهها العالم والتي تتجلى في تقلبات أسعار النفط والدعوة إلى تنويع الاقتصاد والتقليل من تبعية النفط نطرح الإشكالية الآتية :

إلى أي مدى تؤثر تقلبات أسعار النفط على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1995-2023) ؟

و حتى نستوفي الإجابة على هذه الإشكالية علينا الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية :

الأسئلة الفرعية:

- ما طبيعة العلاقة بين أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في الجزائر ؟
- هل يوجد تأثير لأسعار النفط على التنويع الاقتصادي في الأجل الطويل ؟

الفرضية الرئيسة:

على ضوء ما تم التطرق إليه ولتحقيق أهداف الدراسة يمكن صياغة الفرضيات التالية :

- هناك علاقة عكسية بين كل من أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في الجزائر .
- يوجد علاقة طويلة الاجل بين أسعار النفط والتنويع الاقتصادي .

أهمية الدراسة:

- تشخيص الوضع الحالي لمورد النفط في الاقتصاد الجزائري.
- معرفة الآثار الناجمة لتقلبات أسعار النفط على التنويع الاقتصادي وبالتالي التقليل من تبعية الجزائر لقطاع المحروقات .
- تحليل قياسي للعلاقة بين متغيرات الدراسة ما قد يساهم في تقديم توصيات لتعزيز وضرورة التنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على مداخيل النفط .

أهداف الدراسة:

- دراسة العلاقة بين تقلبات أسعار النفط والتنويع الاقتصادي من خلال التعرف على المفاهيم والنظريات ذات الصلة .

- تحليل الأبحاث والدراسات السابقة التي تتمحور حول تأثير تقلبات أسعار النفط على التنويع الاقتصادي في الدول النفطية منها الجزائر .
- تحديد اتجاه وطبيعة العلاقة بين تقلبات أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال نمذجتها باستخدام الأساليب القياسية .

أسباب اختيار الموضوع:

أسباب ذاتية:

- الرغبة والميول الشخصي في البحث على هذا النوع من المواضيع .
- هذا الموضوع يندرج في إطار التخصص .

أسباب موضوعية:

- الأهمية التي يكتسيها الموضوع بالإضافة إلى انه حديث لم يسبق لأحد في جامعتنا مناقشته .
- إمكانية البحث في هذا الموضوع نظرا لتوفر المادة العلمية وكذا توفر البيانات .

حدود الدراسة:

الحدود الزمنية: الفترة الممتدة من 1995 إلى 2023.

الحدود المكانية: دراسة حالة الجزائر .

المنهج وأدوات الدراسة:

من اجل دراسة اثر اسعار النفط على التنويع الاقتصادي تم اعتماد المنهج الوصفي الاحصائي من خلال بناء نموذج قياسي يتضمن ادراج اسعار النفط ضمن محددات التنويع الاقتصادي خلال الفترة 1995-2023 باستعمال برنامج التحليل الإحصائي Eviews 09 .

صعوبات الدراسة:

- تضارب البيانات من مصدر لأخر خاصة أسعار النفط .
- موضوع التنويع الاقتصادي موضوع متشعب نظرا لكثرة متغيراته و يصعب الإلمام بجميع جوانبه.
- الوقت غير كافي لإنجاز دراسة ذات فترة زمنية طويلة نوعا ما .

هيكل الدراسة:

لتحقيق الغاية المنشودة من الدراسة، قمنا بالاعتماد على منهجية IMRAD حيث يعد هذا الأسلوب من أشهر الأساليب التي تساعد الباحث على استعراض وتقسيم أجزاء المذكرة بشكل منهجي وبسيط، قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى فصلين حيث تناول الفصل الأول الأدبيات النظرية وتم تقسيمه إلى مبحثين، يركز المبحث الأول على الأسس النظرية لأسعار النفط والتنويع الاقتصادي، في حين يتناول المبحث الثاني الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة.

أما الفصل الثاني فتطرقنا إلى الإطار التطبيقي حول دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار النفط على التنويع الاقتصادي في الجزائر مابين 1995-2023 وتم تقسيمه الى مبحثين المبحث الأول بعنوان حقائق حول تطور النفط والتنويع الاقتصادي في الجزائر اما المبحث الثاني تحت عنوان النمذجة القياسية لأثر تقلبات أسعار النفط على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1995-2023.

الفصل الأول

الادبيات النظرية

تمهيد:

يشكّل النفط أحد الركائز الأساسية في اقتصاديات العديد من الدول،حيث يلعب دورًا محوريًا في تحقيق الإيرادات العامة وتوفير العملة الصعبة. غير أن الاعتماد المفرط على العائدات النفطية يجعل هذه الاقتصاديات عرضة للتقلبات الحادة في أسعار البترول في الأسواق العالمية، مما يؤدي إلى تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على مختلف المؤشرات الاقتصادية، لا سيما فيما يتعلق بسياسات التنويع الاقتصادي. وفي ظل هذه التقلبات، أصبح البحث عن بدائل مستدامة للنمو الاقتصادي ضرورة ملحّة لضمان الاستقرار الاقتصادي وتقليل الاعتماد على الموارد النفطية.

من هذا المنطلق، يُعد التنويع الاقتصادي خيارًا استراتيجيًا للدول التي تعتمد على الموارد الطبيعية، إذ يهدف إلى تقليل المخاطر الناجمة عن تقلبات الأسعار العالمية وتعزيز استدامة النمو الاقتصادي. وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها العديد من الدول لتنويع اقتصادياتها من خلال تطوير قطاعات مثل الصناعة، الفلاحة، والخدمات، فإن النتائج المحققة تختلف وفقًا للسياسات المتبعة ومدى قدرة الاقتصاد على الحد من اعتماده على الموارد النفطية ومن أجل فهم العلاقة بين أسعار النفط والتنويع الاقتصادي، يتناول هذا الفصل الأسس النظرية لكل من أسعار النفط التنويع الاقتصادي حيث تم تقسيمه إلى مبحثين

المبحث الأول: الإطار النظري لأسعار النفط و التنويع الاقتصادي

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

المبحث الأول: الإطار النظري لأسعار النفط و التنويع الاقتصادي

تعاني الاقتصاديات التي تعتمد على النفط كمورد وحيد للدخل عدم الاستقرار المالي الناتج عن تقلب أسعاره على المدى القريب ونفاد النفط على المدى البعيد، اما الدول التي تتمتع باقتصاد متنوع فهي قادرة على مواجهة شتى الازمات الاقتصادية و الصدمات النفطية وفي مايلي سوف يتم عرض المفاهيم المتعلقة بأسعار النفط و التنويع الاقتصادي .

المطلب الأول: ماهية أسعار النفط

يعد النفط من أبرز الأنشطة في قطاع الصناعة البترولية، مما يدفع الأطراف المعنية إلى تحديد أسعار متنوعة للأنواع المختلفة من النفط. ومع ذلك، يتأثر السعر داخل السوق بعدد من العوامل والمحددات التي تتحكم فيه، وأي تعديل في هذه العوامل ينعكس على سعر النفط، ما يؤدي إلى تأثيرات إيجابية أو سلبية على السوق والأطراف المشاركة فيه. و هذا ما سنتطرق إليه في ما يلي:

الفرع الأول :تعريف النفط و أسعاره:

أولا– مفهوم النفط:

المفهوم الأول: يعرف النفط الخام على انه سائل معدني معقد يتكون أساسا من مخالط غير متجانسة من مركبات عضوية هيدروكربونية تختلف فيما بينها كثيرا بالمواصفات الفيزيائية والكيميائية. كما يحتوي النفط الخام بالإضافة إلى هذه المركبات أيضا على بعض الشوائب العضوية وغير العضوية الأخرى، وتكون قد تشكلت إما طبيعيا مع تكوين النفط في باطن الأرض أو عن طريق الامتزاج به أثناء عمليات النقل أو التخزين والنفط الخام له رائحته المميزة، وقد يختلف لونه وكثافته ومكوناته من حقل لآخر، بل ومن طبقة لأخرى حسب نوعية المواد المركبة له والظروف الجيولوجية والكيميائية التي تعرض لها أثناء نشأته، ويكون لون النفط الخام عادة غامقا ويميل إلى الاخضرار. **(عثمانين، 2016، صفحة 29)**

المفهوم الثاني: وهناك من يعرف النفط بأنه سائل يتكون بالأساس من خلائط معقدة، وغير متجانسة من مركبات عضوية هيدروكربونية، ذات تركيبات جزئية متنوعة وخواص طبيعية وكيماوية مختلفة، كما

يحتوي على بعض الشوائب كالكبريت والأكسجين والنيتروجين و الماء و الأملاح، وكذلك بعض المعادن مثل: الحديد والصوديوم . **(راسن، 1999، صفحة 40)**

المفهوم الثالث:" كلمة نفط مأخوذة من اللغة الفارسية "نافت" او "نافتا" و هي تعني قابلة للسريان ". **(خيتاوي، 2010، صفحة 05)**

أما كلمة بترول petroleum هي كلمة يونانية الأصل، وتتكون من كلمتين: كلمة petro وتعني الصخر، وكلمة oléum وتعني الزيت وبالتالي تعني الزيت الصخري. وقد عرف الإنسان البترول منذ العصور القديمة، في مصر وبلاد فارس، حيث كان يستخدم في التدفئة والإضاءة ورصف الطرق. إلا أن صناعة البترول بشكلها الحديث والمعروف لم تصبح معروفة إلا في منتصف القرن التاسع عشر، عندما حفر دريك أول بئر للنفط في ولاية بنسلفانيا الأمريكية . **(ال الشيخ، 2007، صفحة 70)**

إذن كلمتي النفط و البترول لهما نفس المعنى، حيث يتم استخدام كلاهما للإشارة إلى نفس المادة. بناءً على ما تم ذكره سابقاً، يمكننا تعريف النفط بأنه سائل طبيعي لزج وزيتي وكثيف يتكون من المواد العضوية المدفونة داخل الأرض، ويُعد مصدراً رئيسياً للطاقة في مجموعة متنوعة من الصناعات مثل النقل والتدفئة وتوليد الطاقة الكهربائية.

ثانيا– مفهوم سعر النفط:

المفهوم الأول: سعر النفط يعني قيمة المادة أو السلعة النفطية معبر عنها بالنقد خلال فترة زمنية محددة، حيث أن مقدار ومستوى أسعار النفط يخضع ويتأثر بصورة متباينة لقوى فعل العوامل الاقتصادية أو السياسية أو طبيعة السوق السائدة سواء في عرضه أو طلبه أو الاثنين معا . **(الدوري، 1983، الصفحات 194-195)**

المفهوم الثاني: مؤشر نقدي لتحديد القيمة التبادلية للسلع و الخدمات عند وضع توازن العرض و الطلب بهدف توجيه السوق لتحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد و تحسب أسعار النفط على أساس البرميل الأمريكي 159 لترو يعادل الطن المتري من 7 إلى 8 براميل حسب كثافة النفط. **(الخولي، 1997، الصفحات 271-272)**

ومنه سعر النفط هو القيمة المالية التي يتم بها تداول البرميل من النفط الخام في الأسواق العالمية خلال فترة زمنية معينة وله أنواع عدة أهمها السعر المعلن والسعر الفوري والسعر المتحقق، سعر الإشارة وسعر التكلفة الضريبية . ويرجع سبب اختلاف أسعار النفط في العالم إلى اختلاف درجة الكثافة النوعية، فكلما كانت درجة الكثافة النوعية للنفط مرتفعة القيمة السعرية له سترتفع.

وبما أننا تناولنا مجموعة من التعاريف المختلفة والمتعلقة بالنفط وأسعاره سننتقل إلى التطرق للعوامل المحددة والمؤثرة على تقلباته.

الفرع الثاني:العوامل المحددة لأسعار النفط و المؤثرة على تقلباته

أولا: العوامل المحددة في أسعار النفط

يوجد مجموعة من العوامل التي تتحكم في أسعار النفط لعل أبرزها مايلي : (**الحمزة و البار، 2022، الصفحات 1099-1100**)

1-النمو الاقتصادي:

يعتبر من أهم العوامل المؤثرة في الطلب على البترول، إذ يرتبط بشكل وثيق بعلاقة إيجابية مع تقدم البشرية نحو مراحل متطورة من النمو الاقتصادي والاجتماعي، لاسيما مع ظهور القطاع الصناعي كقطاع اقتصادي رئيسي وقيادي لجميع الأنشطة الاقتصادية، فإن ذلك يؤثر بشكل كبير على زيادة وتطوير الطلب على الطاقة، وخاصة النفط. في الوقت الراهن تأتي الزيادة في الطلب العالمي للنفط لتلبية متطلبات النمو المحقق واقتصاديات الدول الأوروبية والولايات المتحدة، علاوة على العمليات العسكرية الواسعة التي تقوم بها الولايات المتحدة خارج حدودها الجغرافية، والتي تعزز من طلبها على النفط، وهناك أيضًا الأسواق المستحدثة متمثلة في الرأسماليات الصاعدة في الدول الآسيوية والصين التي تحقق معدلات نمو متزايدة ويزداد طلبها على النفط .

2-المناخ:

تزيد حاجة الدول التي تتميز بالبرد في الشتاء والحرارة في الصيف إلى الطاقة مقارنة بالمناطق ذات المناخ المعتدل، ويتحدد استهلاك النفط بعوامل أخرى أبرزها أنه يعتبر طلبًا مشتقًا من الطلب على

المنتجات البترولية .بالإضافة إلى ميزاته السياسية والأمنية الفريدة مقارنة بمعظم السلع التجارية الدولية، فإن الطلب على الطاقة لا يمكن دراسته بشكل منفصل عن الطلب على بدائل الطاقة الأخرى.

3-السعر:

يعتبر النفط عاملاً رئيسياً يؤثر على طلب السلع البديلة، سواء كانت خام أو منتجات نفطية. يمكن القول إن هناك علاقة وثيقة بين النفط والسلع والمنتجات النفطية. ففي الأجل القصير، قد لا تؤثر الزيادة في أسعار النفط على أسعار المنتجات النفطية، مما يؤدي إلى تراجع الطلب على النفط الخام، بينما يبقى الطلب على المنتجات النفطية كما هو لأن هذا التغيير في الأسعار يتوزع بين هذه المنتجات. ومع ذلك، على المدى الطويل، فإن زيادة أسعار الخام تؤثر على النفط الخام وعلى طلب المنتجات النفطية التي تبدأ أسعارها في الارتفاع.

4-السكان:

يعتبر نمو عدد السكان أحد العناصر التي تؤثر على طلب البترول، فكلما زاد عدد السكان كلما ارتفع الطلب. ومع ذلك، قد لا يكون لنمو السكان تأثير كبير في بعض الأحيان، وقد يكون له تأثير كبير في أوقات أخرى، وذلك بناءً على ارتباطه بعوامل أخرى مثل النمو الاقتصادي. فعندما يرتبط هذا العامل بالنمو الاقتصادي المرتفع للدخل القومي، فإن تأثيره سيكون ملحوظاً بشكل أكبر. بينما سيكون له تأثير أقل أو محدود إذا كان الدخل الوطني العام والدخل الفردي منخفضاً.

ثانيا: محددات تقلبات أسعار النفط

1- اختلال التوازن بين العرض و الطلب

من المسلمات الاقتصادية المعروفة أن سعر أي سلعة يتحدد عادة نتيجة للتفاعل بين قوى العرض والطلب الخاصة بتلك السلعة. هذا التفاعل هو الذي يؤدي في النهاية إلى تحديد سعر معين يتوازن عنده مقدار الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة، وهو ما يُعرف في الاقتصاد بحالة التوازن وغياب هذا التفاعل يؤدي إلى خلل في أسعار النفط.

بداية نشير إلى مفاهيم الطلب والعرض.

❖ **مفهوم الطلب على النفط:**

المفهوم الأول: يتحدد الطلب على الموارد النفطية بمدى رغبة وقدرة الأفراد والمؤسسات على الحصول على هذا المنتج، وهذه الرغبة هي نتيجة الحاجات المتنوعة التي تنشأ عن استخدام هذا المنتج بهدف إشباع الحاجات سواء لأغراض الإنتاج أو الاستهلاك بسعر محدد وخلال فترة زمنية محددة. **(علوان و محمد، 2003، صفحة 311)**

المفهوم الثاني: عرفت الوكالة الدولية IEA الطلب البترولي على انه « يتكون من الزامات الموزعين من مصانع التكرير ومن كميات خاصة او النفط غير المكرر الموضوع للتوزيع مباشرة » . **(maurle, 2001, p. 16)**

❖ **العرض على النفط**

المفهوم الاول: يشير إلى الكميات من المنتجات البترولية الخام التي تُطرح في السوق بغرض التبادل، وذلك بناءً على الاحتياجات الإنسانية أو الطلب عليها في فترة زمنية محددة. **(الرؤوف، 2011، صفحة 51)**

المفهوم الثاني: "عبارة عن تلك الكميات الممكن عرضها وتبادلها في السوق بين الأطراف المتبادلة، بائعين ومنتجين وعارضين وكذلك مشترين خلال فترة زمنية معلومة". **(الدوري، 1983، صفحة 64)**

إن اختلاف التوازن بين العرض والطلب لصالح أحدهما يؤثر في انخفاض أو ارتفاع سعر النفط فانخفاض المعروض في ظل تزايد الطلب يرفع من السعر في حين يعتمد الطلب النفطي على معدل النمو الاقتصادي العالمي درجة التقدم الصناعي وأسعار المنتجات البترولية المكررة بالإضافة إلى الاستقرار السياسي في العالم.

بالإضافة إلى ما سبق يوجد المزيد من المحددات التي سنلخصها في بعض النقاط الآتية : **(بن بوزيان و لخديمي، 2012، صفحة 188)**

2-التنظيمات الدولية:

و من أبرزها مايلي :

- منظمة الدول المصدرة للنفط: يطلق عليها باسم OPEC تم إنشاؤها في مؤتمر بغداد سنة 1960 وهذه المنظمة تضم في عضويتها 11 دولة مقرها فيينا النمساوية وهذه الدول هي كالأتي: إيران،

فنزويلا، قطر، ليبيا، اندونيسيا، الإمارات العربية المتحدة،الكويت، الجزائر، نيجيريا، الإكوادور، الغابون وتهدف هذه المنظمة إلى :

- ✓ تحديد أفضل الطرق لحماية مصالح الدول الأعضاء والتنسيق بين سياساتها البترولية .
- ✓ الاهتمام دوما بمصالح الدول المنتجة وضرورة تامين دخل مستقر لها إضافة إلى تامين إمدادات اقتصادية وذات كفاءة وعائد عادل لمن يستثمر في صناعة النفط .
- ✓ إيجاد حلول فعالة للتقلبات الضارة وذلك من خلال تحقيق استقرار في أسواق البترول.

- الوكالة الدولية للطاقة (IEA): لقد أنشئت هذه الوكالة كرد فعل على أزمة السويس عام 1956 وعلى ارتفاع أسعار النفط عامي 1973-1974 لفرض توحيد وتنظيم جهود الدول المستهلكة في وجه(OPEC) ففي مستهل 1974 وجه رئيس الولايات المتحدة نيكسون الدعوة إلى حكومات الدول الصناعية الكبرى المستوردة للنفط لحضور اجتماع في واشنطن (11/02/1974) لبذل جهود منسقة لتنمية مصادر الطاقة البديلة في إطار منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية(OECD) وقد تشمل في عضويتها 18 دولة صناعية غربية من أعضاء منظمة(OECD) ومقره باريس، وقد ارتفعت العضوية إلى 24 دولة وهي: الولايات المتحدة، كندا، المملكة المتحدة، ألمانيا، ايطاليا، اليابان، استراليا،نيوزيلندا، السويد، الدانمارك، بلجيكا، هولندا، لوكسمبورج، ايرلندا، سويسرا، اسبانيا، النمسا، تركيا، اليونان، فرنسا، فلندا، البرتغال، النرويج. من أهدافها مايلي:
  - ✓ تحديد مستوى مشترك من الاستقلالية النفطية أثناء الطوارئ.
  - ✓ تقليص التبعية للدول المنتجة و التقليل من الاعتماد على الطاقة المستوردة.
  - ✓ دعم الطاقات المتجددة مثل الشمسية الذرية و غيرها من الطاقات البديلة.
  - ✓ توفير مخزون من النفط في حالة الطوارئ يكفي لمدة 90 يوم .

3-العوامل الجيوسياسية:

إن لهذه الأخيرة دور رئيسي في التأثير على الأسعار النفطية وذلك من خلال الأزمات النفطية و التي سنذكر أهمها كمايلي:

الأزمة النفطية عام 1998: في بداية التسعينيات وبالضبط سنة 1998 تعرضت السوق البترولية العالمية لهزة أدت إلى اختلال كبير في العرض والطلب فتدهورت أسعار البترول إلى أدنى مستوى لها بما يقل عن 10 دولار للبرميل في ديسمبر من نفس السنة.

– الأزمة النفطية عام 2004: تميز عام 2004 بارتفاع متواصل لأسعار النفط لمعظم السنة ووصولها إلى مستويات قياسية لم تشهدها الأسعار الاسمية للنفط من قبل، إذ وصل المعدل السنوي لسعر سلة أوبك إلى 36 دولار/برميل وهو أعلى معدل سنوي لسلة أوبك منذ بدء العمل بنظام السلة عام 1987.

– الأزمة النفطية عام 2008: انفجرت في الولايات الأمريكية المتحدة و أثرت على النفط و تجلى هذا التاثير في تسجيل مؤشرات السوق النفطية أداءً جيدًا في النصف الأول من 2008، حيث تجاوزت الأسعار مستوى 128 دولارًا للبرميل. ولكن كان للنصف الثاني تأثيرات سلبية على سوق النفط. وقد أدت هذه التقلبات غير المسبوقة في الاسعار إلى انخفاض الطلب العالمي على النفط في حين استمرت أسعار النفط في التقلب لتصل إلى أدنى مستوياتها دون 40 دولارًا في ديسمبر، بعد أن تخطت حاجز 130 دولارًا للبرميل في يوليو من نفس العام. **(بلعزوز و ضالع، صفحة 197)**

4– **زيادة نشاط المضاربة في الأسواق الآجلة للنفط:** وقد شجعت التوقعات بعوائد مرتفعة نسبيا على استثمارات السلع الأساسية بسبب إمكانية تعزيز أساسيات السوق العديد من المستثمرين الجدد، بما في ذلك شركات النفط ومؤسسات الاستثمار مثل شركات التأمين على دخول سوق النفط بهدف حماية أنفسهم من التضخم ومخاطر ضعف الدولار. وفي السنوات الأخيرة، زادت العقود في سوق النفط عاما بعد عام، وتجاوزت أحجامها الإنتاج الفعلي والاستهلاك العالمي للنفط، مما تسبب في زيادة الطلب والعرض على النفط، وبالتالي الضغط على أسعار النفط. **(دحماني و العابد برينيس، 2020، صفحة 21)**

الفرع الثالث: مراحل تسعير النفط

يُعد النفط سلعة إستراتيجية أساسية في الأسواق العالمية، ويتأثر تسعيره بعدة عوامل، منها الاقتصادية والسياسية، بالإضافة إلى سياسات الدول المنتجة والمستهلكة والظروف الاقتصادية العالمية، مما يؤدي إلى تفاوت الأسعار التي تُحدد وفقًا للعرض والطلب، تعتمد الأسواق على أربعة أنواع رئيسية في التسعير: خام برنت، خام غرب تكساس (WTI)، خام دبي، وسلة خامات أوبك، مما يعكس ديناميكية سوق

النفط وتطور أسعاره بمرور الوقت ويمكن تجزئة مراحل تسعير النفط إلى: **(صبر و رشيد، 2022، الصفحات 156-157)**

- مرحلة تسعير النفط في ظل احتكار القلة المطلق (قبل سنة 1950): في هذه المرحلة، سيطرت الشركات النفطية الكبرى، المعروفة بـ"الشقيقات السبع"، على تسعير النفط في الشرق الأوسط، حيث حصلت على امتيازات نفطية بعد الحرب العالمية الأولى ومارست تسعيرًا احتكاريًا يخدم مصالحها. وفي عام 1928، وقّعت هذه الشركات "اتفاقية الخط الأحمر"، التي قسمت المنطقة ومنعت التنافس فيما بينها، مما عزز احتكارها للسوق واستمر تسعير النفط وفق نهج منظم للحفاظ على هيمنتها. وتم أيضا تقسيم عملية التسعير إلى مايلي:

- مرحلة نظام نقطة الأساس الوحيدة: منذ اكتشاف النفط، كانت الولايات المتحدة من أكبر منتجي ومصدري النفط حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، مما جعل سياساتها تؤثر بشكل كبير على أسعاره. خلال هذه الفترة، فرضت الشركات النفطية نظام "نقطة الأساس الوحيدة"، حيث تم تسعير جميع أنواع النفط عالميًا وفق الأسعار المُعلنة من خليج المكسيك، مع إضافة تكاليف النقل والتأمين. لكن هذا النظام لم يأخذ بعين الاعتبار عوامل العرض والطلب، مما أدى إلى انتقادات، خاصة من البحرية البريطانية خلال الحرب العالمية الثانية بسبب ارتفاع الأسعار. ونتيجة لذلك، تدخلت الحكومة البريطانية، مما أدى إلى اعتماد منطقة الخليج العربي كنقطة أساس ثانية لتسعير النفط، مما حدّ من هيمنة النظام السابق.
- مرحلة نقطة الأساس المزدوجة: بعد ملاحظة بريطانيا للارتفاع غير المبرر في أسعار النفط المستورد، طالبت بالاعتراف بالخليج العربي كنقطة أساس ثانية لتسعير النفط، نظرًا لاعتمادها الكبير على وارداته. استجابت الشركات النفطية لهذا الطلب، فتم تحديد أسعار النفط في عبدان بإيران بنفس الأسعار المعتمدة في خليج المكسيك ما ساهمت الحاجة المتزايدة للولايات المتحدة لنفط الشرق الأوسط خلال الحرب العالمية الثانية، بسبب انقطاع الإمدادات الأمريكية، إلى جانب انخفاض تكاليف الإنتاج في المنطقة، في تعزيز هذا النظام. وفي عام 1945، تم تثبيت الخليج العربي كنقطة أساس ثانية، إلى جانب خليج المكسيك، مما أدى إلى توحيد الأسعار بينهما مع إضافة تكاليف النقل. واعتُبر ميناء نابولي في إيطاليا نقطة تعادل بين النفط القادم من الخليجين، مما مكّن المستوردين من دفع أسعار معلنة وثابتة منذ ذلك الوقت .

- مرحلة نقطة الأساس الواحدة المتعادلة: بعد الحرب العالمية الثانية، تحولت الولايات المتحدة من دولة مصدّرة إلى مستوردة للنفط، بالتزامن مع ازدياد حاجة أوروبا للطاقة، خاصة لتنفيذ مشروع مارشال، ومع تزايد التطور الصناعي. ونتيجة لذلك، تم استحداث نقطة تعادل جديدة عام 1948 في ميناء نيويورك، حيث ساوت بين النفط العربي ونفط البحر الكاريبي، مع احتساب تكاليف النقل والتأمين والشحن.في هذه المرحلة، تم اعتماد أسعار النفط بناءًا على سعر نفط الخليج العربي مضافًا إليه تكاليف النقل إلى ميناء ساوثمينبغر في إنجلترا، مما ساهم في توحيد التسعير عالميًا وفق نظام أكثر تكاملًا.

- مرحلة تسعير النفط في ظل الانحصار الاحتكاري 1950–1980: خلال هذه الفترة تم تحديد أسعار النفط على أساس ثلاث قواعد ألا و هي :
  - قاعدة صافي المتحقق (1950–1960): تم اعتماد سعر النفط الأمريكي وسوق خليج المكسيك كأساس لتحديد الأسعار المعلنة، وكان يتم التعامل بهذا السعر بدلاً من السعر المعلن نظرًا لطول مدة العقود وكبر حجم الصفقات. استمر هذا النهج حتى تأسيس منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) عام 1960.
  - قاعدة سعر الإشارة (1960–1970): تأسست منظمة أوبك بهدف الحد من انخفاض أسعار النفط وزيادة عوائد الدول المنتجة، مما منحها دورًا متزايدًا في السيطرة على السوق. خلال هذه الفترة، أصبحت أسعار النفط تُحدد بشكل مشترك بين أوبك وشركات النفط الاحتكارية.
  - قاعدة السعر الرسمي (1970–1980): شهدت هذه المرحلة تصحيحًا هيكليًا لأسعار النفط من قبل أوبك، لا سيما من الدول العربية، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار المعلنة وفقًا لمصالحها. وفي خطوة حاسمة، قررت دول الخليج وإيران وقف إمدادات النفط، مما تسبب في ارتفاع الأسعار بنسبة 70%. أصبحت أوبك الجهة الوحيدة التي تحدد الأسعار الرسمية بناءً على سلة خاماتها.
- مرحلة تسعير النفط في ظل المنافسة (1980 – لحد الآن): شهدت سوق النفط العالمية تحولات كبيرة أدت إلى تراجع هيمنة الشركات النفطية الكبرى لصالح منظمة "أوبك" والدول المنتجة للنفط. وأسهمت هذه التغيرات في إعادة تشكيل العمليات التجارية داخل السوق، حيث باتت تعتمد إما على السوق الحرة أو على عقود طويلة الأجل. تأسست السوق الحرة منذ أكثر من نصف قرن

من قبل الشركات النفطية العالمية بهدف ضمان توزيع المنتجات النفطية وتلبية احتياجات السوق الأوروبية. ومع ذلك، لم تصبح هذه السوق مركزًا رئيسيًا لتداول النفط الخام إلا منذ عام 2015، حيث بدأ بعض المنتجين والمستوردين في اللجوء إلى سوق روتردام لضمان السيطرة على إمدادات النفط الخام. كما أن التحولات في هيكل الصناعة النفطية، والتغيرات القانونية التي طالت الشركات النفطية، ساهمت في تعزيز مكانة السوق الحرة كمرجعية لتحديد أسعار النفط الخام. في الوقت نفسه، تحولت الولايات المتحدة الأمريكية إلى أكبر مستورد للنفط مما دفع الدول المستهلكة إلى تأسيس الوكالة الدولية للطاقة لحماية مصالحها. كذلك، برزت دول جديدة كمنتجين رئيسيين للنفط، مثل النرويج و الهند، ما زاد من تعقيد المشهد النفطي العالمي.

المطلب الثاني: مفهوم التنويع الاقتصادي و عوامل الأخذ به

إن التنويع الاقتصادي له أهمية كبيرة، وخاصة في الدول المصدرة للنفط، وهو خيار استراتيجي لضمان التنمية والتغلب على الصعوبات الحالية الناجمة عن تقلبات أسعار النفط. فالنفط ليس مادة "دائمة" بل مادة "ناضبة"، مما يجعلنا ندرك المخاطر التي يحملها، والفرص التي يمتلكها، وعظمة الإمكانات التي لم يتم استغلالها بعد.

و في ما يلي يتم عرض أساسيات التنويع الاقتصادي.

الفرع الأول: المفهوم والنظريات المفسرة للتنويع الاقتصادي

أولا– مفهوم التنويع الاقتصادي:

يوجد العديد من التعاريف المختلفة التي تفسر التنويع الاقتصادي و لعل أبرزها مايلي :

- هو عملية تهدف إلى تنويع بنية الإنتاج وذلك من خلال خلق قطاعات حديثة للدخل، وبالتالي تقليل الاعتماد الكلي على دخل القطاع الأولي للاقتصاد. وهذا ما يؤدي إلى فتح مجالات متنوعة لها قيمة مضافة أعلى يمكنها توفير فرص عمل أكثر إنتاجية للقوى العاملة الوطنية، وهو ما سينعكس على معدلات نمو أعلى في الأمد البعيد. **(الجبوري، 2016)**
- إن التنويع يعني بشكل عام تقليل الاعتماد على مصدر واحد والانتقال إلى مرحلة تعزيز القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة تصنيعية، وهو ما يعني بناء اقتصاد وطني قوي يتجه نحو

الاكتفاء الذاتي في قطاعات متعددة، وهو أيضا عملية المساهمة في قطاعات مختلفة من الاقتصاد وإشراكها في الاستثمارات بهدف تقليل المخاطر التي قد تتعرض لها البلاد في حال اعتمادها على مصدر واحد. **(بن عبد العزيز و طاهري، 2023، صفحة 142)**

- ❖ كما يُعرَّف التنويع الاقتصادي بأنه: "عملية الاعتماد على مجموعة متزايدة التنوع من المدخلات التي تساهم في تكوين الناتج وقد يتخذ أيضًا شكل تنويع أسواق التصدير أو تنويع مصادر الدخل خارج الأنشطة الاقتصادية المحلية (على سبيل المثال دخل الاستثمار الأجنبي) أو تنويع مصادر الإيرادات الحكومية. ويشكل التنويع الاقتصادي تحديًا، خاصة للبلدان المصدرة للنفط التي تتمتع بفوائض رأسمالية ". **(باهي و رواينية، 2016، صفحة 135)**
- ❖ كما عرف التنويع الاقتصادي وفقا al fridsonet" فإن التنويع هو تقنية تقليل المخاطر عن طريق تقسيم الأصول على عدد من الأوراق المالية المختلفة أو أنواع الاستثمارات". **(بوعلاق ، ايت يحيى، و الوردي، 2022، صفحة 336)**

و كخلاصة لما سبق من المفاهيم فان التنويع الاقتصادي هو إستراتيجية ضرورية لتقليل المخاطر المالية و زيادة الاستقرار الاقتصادي سواء على مستوى الفرد أو الشركة أو الدولة،وتقليل الاعتماد على مداخيل المورد الواحد أي تحقيق اكبر قدر من مصادر الدخل من خلال زيادة الطاقات الإنتاجية في قطاعات شتى مثل الصناعة، الزراعة، السياحة.... حيث يعتمد على توزيع الاستثمارات بين القطاعات المختلفة، مما يقلل من التأثير السلبي لأزمة اقتصادية محتملة في قطاع معين، وبالتالي يساهم في تحقيق النمو المستدام وزيادة القدرة على تحمل التقلبات والأزمات الاقتصادية والتنويع الاقتصادي ينطبق خاصة على البلدان النامية التي تعتمد على مداخيل قطاع واحد غير مستديم (المحروقات) مثل الجزائر.

ثانيا–النظريات المفسرة للتنويع الاقتصادي:

احتلت مشكلة التنوع الاقتصادي مكانة مهمة في البحث والفكر الاقتصادي منذ الكتابات الأولى للكلاسيكيين إلى يومنا هذا. عندما ننظر إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، يمكننا أن نجد العديد من التفسيرات المختلفة لمشكلة سبب ميل الاقتصادات إلى النمو وتنويع أنشطتها الاقتصادية بمرور الوقت. ومن بين المنظرين الأوائل في هذا المجال آدم سميث وكارل ماركس وجوزيف شومبيتر وفي مايلي سيتم عرض أهم ماجاء على التنويع من قبل كل اقتصادي.**(Hartmann & pyka, 2013, p. 4)**

- ❖ آدم سميث (1976): أكد أن تقسيم العمل هو القوة الدافعة للتنمية الاقتصادية. وتجدر الإشارة إلى أن تقسيم العمل لا يعني بالضرورة، على سبيل المثال، أن البلد "أ"ينتج المنتج "x"فقط والبلد "ب"المنتج "y" فقط، بل على العكس من ذلك، فإن زيادة مستويات التخصص تعني أيضًا التنويع، والأهم من ذلك أن تركيز الإنتاج نفسه، وليس طبيعة المنتج المهيمن يمكن أن يوجد على جميع مستويات عملية الإنتاج الاقتصادي. وغالبا ما يعني التخصص ككل تنويع الأنشطة والمخرجات حتى أعلى المستويات، وقد أدى تقسيم العمل إلى كم هائل من المهن الجديدة والمهارات وتوفير الوقت والمزيد من الإنتاج والتقدم التقني.
- ❖ جوزيف شومبيتر (1912): رأى أن التنمية الاقتصادية هي عملية تحول هيكلي من خلال الابتكار الذي يؤدي إلى ظهور قطاعات جديدة وتقادم القطاعات القديمة، ووصف هذه الظاهرة بـ "التدمير الخلاق".
- ❖ أما باسينيتي (1981–1983)، متبع أفكار كارل ماركس: "تتطلب التنمية الاقتصادية المستدامة تحولاً داخلياً مستمراً". فالنمو من خلال الكفاءة المطلقة يؤدي إلى البطالة والقيود على جانب الطلب، لذلك يحتاج النظام الرأسمالي إلى الابتكار والتنويع المستمر.

الفرع الثاني: دوافع الاتجاه نحو التنويع الاقتصادي

من بين الدوافع التي تجعل من الدول خاصة النفطية منها إلى تنويع اقتصادياتها ، والتي يمكن اعتبارها أهداف للتنويع الاقتصادي هي: **(الطائي، 24، صفحة 52)**

- ✓ الهدف الرئيسي من التنويع الاقتصادي هو الابتعاد عن المخاطر المحيطة بالاقتصاد الأحادي الجانب الذي يعتمد على قطاع واحد أو قطاعين فقط، ويحصل على الدخل من مصدر واحدأ ومصدرين فقط ويعتمد فقط على صادرات سلعة واحدة أو سلعتين، حيث أن الاعتماد على مصدر واحد يجعله عرضة لتقلبات الإنتاج والأسعار وللصدمات الداخلية والخارجية. فعلى سبيل المثال، إذا كان الاقتصاد يعتمد على إنتاج سلعة واحدة متمثلة بالنفط، وهذه السلعة هي محرك النمو الاقتصادي، وأساس الصادرات ومصدر مهم لموارد الموازنة العامة، فإن ارتفاع أسعار النفط العالمية سيزيد من إيرادات الحكومة ويوسع الإنفاق الحكومي، وهذا ينعكس إيجاباً على النمو الاقتصادي، لكن هذا النمو يعتبر مضللاً لأنه ليس نتيجة لتطور حقيقي في المؤشرات الاقتصادية، بل نتيجة لارتفاع أسعار النفط العالمية،

المصدر الوحيد للإنتاج. ومن جهة أخرى، انخفاض أسعار النفط العالمية يؤثر سلباً على الاقتصاد الوطني؛ حيث تتناقص الإيرادات الحكومية ويتم إرساء نظام تقشف صارم في الإنفاق العام. بالإضافة إلى ذلك، فإن الدخل من صادرات السلع الأساسية يتناقص ويتباطأ النمو الاقتصادي للبلاد إذن الاعتماد على مورد واحد، كالاعتماد على النفط والغاز في الإنتاج والتصدير، يشكل مصدر قلق كبير لأن هذا المورد مورد قابل للنضوب ولا يمكن الاعتماد عليه بشكل كامل في المستقبل، لأنه يجعل من الاقتصاد هشاً وعرضة للصدمات.

- ✓ إن الاتجاه نحو التنويع الاقتصادي يتجه نحو بناء اقتصاديات قوية ومستقرة تضمن استمرارية تنفيذ المشاريع والبرامج الاقتصادية في مواجهة الأزمات، فضلاً عن توفير بيئة مستقرة جاذبة للاستثمار ومعززة لمعدلات النمو الاستثماري. وقد أثبت عدد من الدراسات أن الدول النامية تعاني من تذبذب معدلات النمو الاقتصادي وفشلها في الوصول إلى تنمية مستمرة ومستدامة.
- ✓ في الاقتصاد الأحادي الجانب، يتم الاعتماد على القطاع العام بشكل كامل،مما يضعف القطاع الخاص. أما في حالة التنويع الاقتصادي، يتم تحفيز القطاعين العام والخاص، ويحدث توازن حيث تنشأ المنافسة بين القطاعين. ولذلك فإن التنويع الاقتصادي ضرورة ملحة للبلدان التي تعاني من تشوهات هيكلية في اقتصادياتها.
- ✓ الحاجة إلى التنويع الاقتصادي من اجل خلق زيادة في تراكم رأس المال البشري وارتفاع معدلات الإنتاجية وفي حالة الاقتصاديات أحادية الجانب يكون هناك ضعف في تراكم رأس المال البشري وتدهور في معدلات الإنتاجية.

الفرع الثالث : مؤشرات التنويع الاقتصادي

أولا –مؤشرات التنويع :

هناك عدة مؤشرات توضح لنا مدى التنوع الاقتصادي في أي دولة، ومن أهمها (**ضيف و عزوز، 2018، صفحة 23**):

- ➢ معدل ودرجة التغير الهيكلي، كما تشير إليه نسبة مساهمة القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي. بالإضافة إلى زيادة أو نقصان مساهمة هذه القطاعات مع مرور الوقت.

كما أنه من المفيد قياس معدلات النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع، كلما توافرت البيانات لذلك الغرض.

- درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي، وعلاقتها بعدم استقرار سعر النفط، ومن المفهوم أن التنويع من المفترض أن يقلل من هذا عدم الاستقرار مع مرور الوقت.
- تطور عائدات النفط والغاز كنسبة مئوية من إجمالي الإيرادات الحكومية، لأن أحد أهداف التنويع هو تقليل الاعتماد على عائدات النفط. ومن المؤشرات المفيدة الأخرى وتيرة توسع قاعدة الإيرادات غير النفطية مع مرور الوقت، حيث يشير ذلك إلى النجاح في تطوير مصادر جديدة للإيرادات غير النفطية.
- الصادرات غير النفطية إلى إجمالي الصادرات، ومكونات الصادرات غير النفطية و بشكل عام، يشير الارتفاع المطرد في الصادرات غير النفطية إلى زيادة التنوع الاقتصادي. إلا أن التغيرات قصيرة الأجل في هذا المقياس قد تكون مضللة، حيث قد تكون ناجمة عن تقلبات أسعار النفط والصادرات
- تطور إجمالي العمالة ككل حسب القطاع. ومن الواضح أن هذا المقياس يجب أن يعكس ويعزز التغيرات في التركيب القطاعي للناتج المحلي الإجمالي.
- التغير في المساهمة النسبية للقطاعين العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي، وهو مؤشر مهم لأن التنوع الاقتصادي يعني زيادة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الإجمالي.
- مقاييس الإنتاجية، حيث يمكن تطبيق هذه المقاييس، على وجه الخصوص، على مختلف الأنشطة في القطاع الخاص، لتقييم معدل تطوره وتحديثه.

ثانيا–مؤشرات قياس درجة التنويع الاقتصادي:

إن المؤشرات سابقة الذكر غير كافية لقياس درجة التنويع الاقتصادي و لهذا نلجأ إلى مؤشرات أخرى من اجل الحصول على نتائج دقيقة و نختصرها في الجدول الأتي :

الجدول (01-01): مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي

الطريقة (الأسلوب و المؤشر)	أساس احتساب الحكم على التنويع	العلاقة بين المؤشر و التنويع
مؤشر هيرفندال– هيرشمان و مؤشرات القوس	المساواة في توزيع فرص العمل في مختلف القطاعات هي أعلى معايير التنويع	القيمة المنخفضة تعني اقتصاد أكثر تنوع
مؤشر الكون (شانون و مؤشر الكون)	المساواة في توزيع فرص العمل في مختلف القطاعات هي أعلى معايير التنويع	كلما انخفضت القيمة كلما كان الاقتصاد أكثر تنوع
مؤشر هاشمان و حاصل الموقع	التشابه في توزيع فرص العمل في الدولة أو القطاع يقيس الاستقرار الاقتصادي	أعلى قيمة تعني اقتصاد او قطاع أكثر استقرار مع قيمة عالية في قطاع التصدير
مؤشر المتوسط الوطني	يقاس التنوع الاقتصادي على أساس حصة القطاع من القطاعات المستقرة وغير المستقرة	يقترب المؤشر من الصفر اذا كانت حصة القطاع بالنشاط الاقتصادي تقترب من القطاعات الأخرى
مؤشر محفظة التباين	يجسد خصائص الصناعات الفردية والعلاقات بين مدخلات الصناعة مع النمو وعدم الاستقرار	كلما انخفض التباين كلما كان الاقتصاد أكثر تنوعا
نموذج المدخلات والمخرجات	ينظر للتنويع الاقتصادي مدفوعا بالتغيرات التي تحدث في آن واحد بين الاستهلاك والإنتاج	قد يكون المعجل للتنويع النمو غير المتوازن مع نمو أسرع للقطاعات ذات مرونة الطلب المرتفع
نموذج المدخلات والمخرجات: إطار موحد	تقارن تأثيرات النمو والاستقرار باستراتيجيات التنويع التي تنطوي على تغيرات في مستوى وتركيبة من الطلب النهائي الخارجي	يحدد آثار النمو والاستقرار استراتيجيات التنويع المختلفة، الناتجة عن التغيرات في العلاقات في مصفوفة المدخلات والمخرجات

المصدر : الطائي بشير هادي عودة دور وأهمية التنويع الاقتصادي في العراق (الشروط وآليات القياس) " دراسة كمية للسنوات 2003 – 2019 مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال إفريقيا المجلد 17 العدد26 سنة 2021 ص 54

يمكن قياس التنويع الاقتصادي من خلال عدة مؤشرات إحصائية تتفاوت في كفاءتها وملاءمتها لأغراض القياس وحسب ما لاحظناه إن جل الدراسات تعتمد على مؤشر هيرفندال–هيرشمان إذ يعتبر الأكثر شيوعا واستعمالا من قبل الباحثين حيث يركز على قياس مدى تنوع المتغير والبنية والتركيب في قطاع معين و يكتب بالصيغة الآتية :

$$HHI = \frac{\sqrt{\sum_{i=j}^{i=n}\left(\frac{xi}{x}\right)^2} - \sqrt{(1/n)}}{1 - \sqrt{1/n)}}$$

حيث (N) عدد النشاطات، (x) قيمة المتغير في النشاط (i)، (x) القيمة الإجمالية للمتغير في جميع النشاطات، تتراوح قيمة معامل هيرفندال–هيرشمان بين الصفر والواحد.

H=0 تعني أن الاقتصاد متنوع.

H=1 فتعني أن التنوع يساوي صفراً وأن الإنتاج يتركز في نشاط اقتصادي واحد فقط.

إذن القيم المرتفعة لهذا المؤشر تدل على ضعف الاقتصاد في توزيع النشاطات بشكل متوازن على عدد كبير من القطاعات، وبالتالي تنحصر في عدد قليل منها. **(كورتل، 2019، صفحة 09)**

المطلب الثالث : إستراتيجية التنويع الاقتصادي لمواجهة أثار تقلبات أسعار النفط

الفرع الأول: التأثيرات الاقتصادية للنفط

تؤثر الدولة الريعية على الاقتصاد بعدة طرق، ولعل من أبرز هذه التأثيرات ما يُعرف بـ "المرض الهولندي"، وهو مصطلح اقتصادي يشير إلى أن الدول التي تعتمد على تصدير الموارد الطبيعية تتلقى عائدات كبيرة من النقد الأجنبي، مما يؤدي إلى ارتفاع سريع في قيمة عملتها المحلية مقارنة بالعملات الدولية الأخرى. ويترتب على ذلك ضعف القدرة التنافسية للقطاعات الإنتاجية، وخاصة في مجالي الصناعة والزراعة، حيث يؤدي ارتفاع سعر الصرف إلى تقليل القدرة التنافسية للصادرات في الأسواق العالمية،كما تصبح المنتجات المستوردة أكثر جذبًا من حيث التكلفة مقارنة بالمنتجات المحلية، مما يؤثر سلبًا على الاقتصاد. وقد أُطلق مصطلح "المرض الهولندي" على هذه الظاهرة نسبةً إلى ما حدث في هولندا بين عامي 1960 و 1970، عندما أدى اكتشاف كميات كبيرة من الغاز الطبيعي وتصديرها إلى

الخارج مما ادى الى تراجع القطاعات الإنتاجية الأخرى خلال فترة وجيزة. ومنذ ذلك الحين، تم رصد هذه الظاهرة في العديد من الدول المصدرة للموارد الطبيعية، لاسيما الدول النفطية، حيث أظهرت الدراسات أن هناك علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي ووفرة الموارد الريعية، وخاصة في قطاعي النفط والمعادن. **(هواري و حواس ، 2017، صفحة 4)**

و الشكل الأتي يوضح سلبيات التي يخلفها الاقتصاد النفطي :

الشكل01-01 :الآثار السلبية للاقتصاديات النفطية

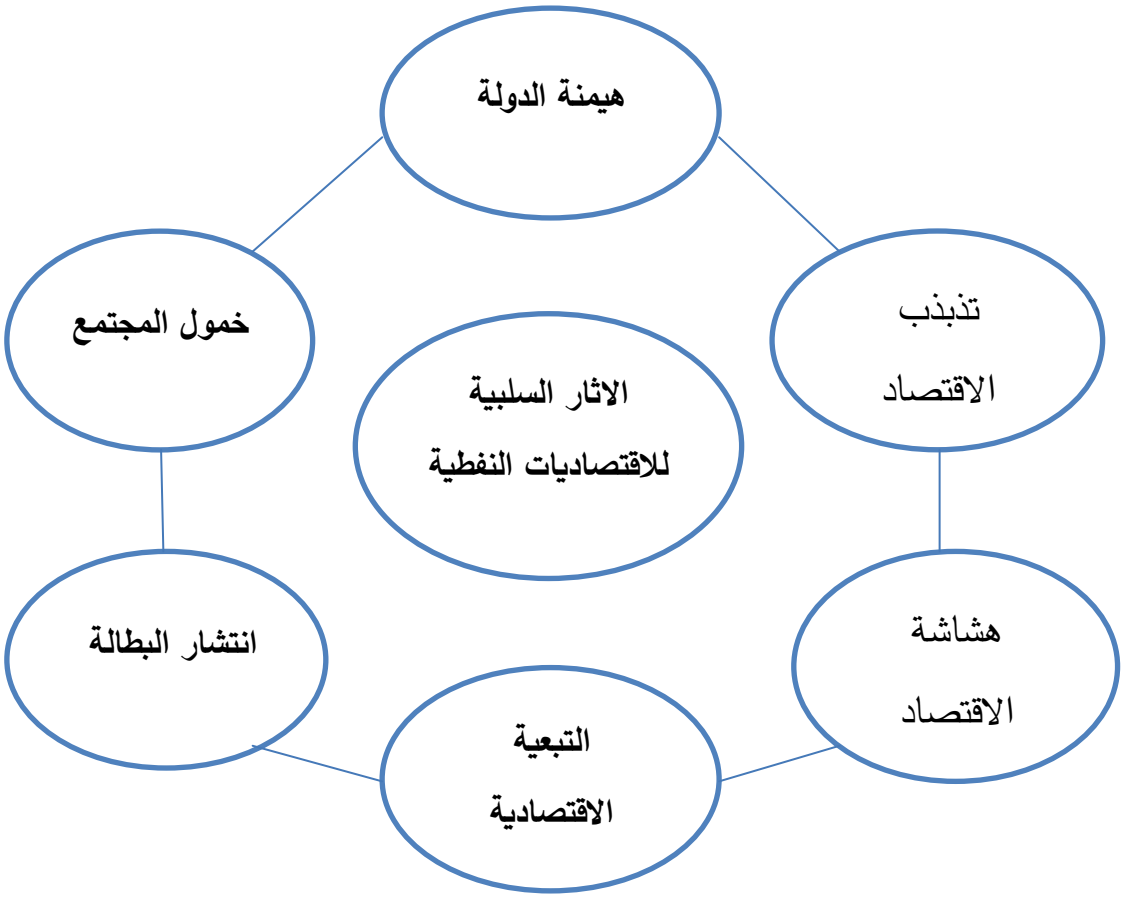

المصدر : حامد عبد الحسين الجبوري 24-10-2020 الآثار السلبية للاقتصاديات النفطية – العراق نموذجا – على الرابط https://fcdrs.com/economical/1463 **تم الاطلاع عليه 23-02-2025 على الساعة 20 :21**

تؤثر الاقتصاديات المعتمدة على النفط سلبًا على الدول النفطية،حيث تجعلها عرضة للتذبذب وعدم الاستقرار،إضافة إلى زيادة تبعيتها للأسواق العالمية. وينعكس ذلك على المجتمع بانتشار البطالة وغياب النشاط الاقتصادي ، مما يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية وضعف الحافز للعمل. ومع مرور الوقت،تؤدي

هذه التراكمات إلى تفاقم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية ،مما يهدد الاستقرار السياسي والاقتصادي في تلك الدول ويجعلها أكثر هشاشة أمام التقلبات الخارجية.

الفرع الثاني: سياسات التنويع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط

وإدراكًا من الدول العربية لأهمية تنويع هيكلها الاقتصادي، اعتمدت البلدان العربية سياسات تسعى إلى توفير بيئة مواتية لنشاط القطاع الخاص من خلال الاستفادة من الفوائض المالية من صادرات النفط في إنشاء صناديق الثروة السيادية والاستثمار في تنويع الهيكل الاقتصادي وتحفيز مستويات نشاط القطاع غير النفطي ودعم مستويات البنية التحتية. كما عملت الدول العربية النفطية وغير النفطية على ترشيد دور القطاع الخاص. كما تم تبني سياسات أخرى أهمها : **(بلبالي و بللعماء، 2024، الصفحات 14-15)**

- تحفيز النمو الاقتصادي والتقليل من تأثير الصدمات النفطية على الأداء الاقتصادي من خلال الحفاظ على الإنفاق الجاري والاستثماري عند مستويات داعمة للنمو لتحفيز الطلب الكلي، والتركيز على مشاريع البنية التحتية ودعم المبادرات الرامية إلى زيادة مستويات تنويع الدخل
- اعتماد سياسات تهدف إلى إقامة صناعات ناجحة في مجال البتروكيماويات والمعادن الأساسية، وإيجاد قاعدة عريضة للتصنيع وتنمية الموارد الزراعية، وتنمية قطاع الخدمات، بما في ذلك الخدمات المالية والسياحة، وإحراز بعض التقدم في خصخصة المؤسسات والمرافق المحلية.
- تخفيف وإزالة القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي لتشجيع الاستثمار في مشاريع التنويع .
- تقديم عدد من الحوافز الضريبية والاستثمارية لتمكين القطاع الخاص من المساهمة بشكل أكبر في مختلف القطاعات الاقتصادية .
- اهتمت الدول الغنية بالنفط بزيادة مساهمة قطاع الخدمات، خاصة الخدمات الحكومية، في الناتج من أجل توفير بيئة مواتية للاستثمار والنمو في المقابل، اعتمدت الدول العربية غير النفطية مجموعة من السياسات لزيادة تنافسية الصناعة والصادرات والخدمات، مما ساهم في زيادة مساهمة هذه القطاعات في توليد الناتج.
- خلال الفترة من 2011 إلى 2015، سعت السياسات الضريبية في الدول العربية إلى تعزيز وتنويع مصادر الإيرادات المالية بعيدًا عن النفط، بهدف مواجهة تأثيرات التطورات الاقتصادية والمالية العالمية على الاقتصادات العربية وقد تم تحقيق ذلك من خلال زيادة مجموع الإيرادات الضريبية، وتحسين فعالية التحصيل، وتعزيز الالتزام الضريبي.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

في هذا المبحث يتم عرض أهم الدراسات السابقة التي لها علاقة مع موضوع الدراسة و التي اعتمدنا عليها حيث اختلفت هذه الدراسات في أساليبها البحثية ونطاقها التحليلي، مما أدى إلى تباين نتائجها واستنتاجاتها

المطلب الأول :الدراسات السابقة باللغة العربية

1-**دراسة ذراع مسعودة رضا (2020) بعنوان اثر تقلبات أسعار النفط على نمو القطاع الصناعي وتفعيل التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1980-2017** هدفت هذه الدراسة إلى توضيح تأثير تقلبات أسعار النفط على حجم القطاعات الاقتصادية، مع التركيز على القطاع الصناعي باعتباره قطاعًا حيويًا يساهم بشكل كبير فيتراكم رأس المال و حماية الاقتصاد من التقلبات المحلية والدولية. ولتحليل هذا الموضوع، تم اعتماد المنهج الوصفي والتحليلي في الإطار النظري، حيث تم استعراض واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر. أما في الجانب التطبيقي،فقد تم استخدام تحليل المركبات الأساسية (ACP) لدراسة العلاقة بين القطاعات الاقتصادية الرئيسية،بهدف تحديد التوجهات العامة للحكومة الجزائرية فيما يتعلق بالتنويع الاقتصادي، وذلك بالاعتماد على القيمة المضافة لكل من القطاع الفلاحي، القطاع الصناعي،قطاع المحروقات،قطاع الخدمات،وقطاع البناء والأشغال العمومية. بالإضافة إلى ذلك،تم توظيف نموذج أشعة الانحدار الذاتي (VAR) لدراسة العلاقة قصيرة الأجل بين تقلبات أسعار النفط ومساهمة القطاعات الاقتصادية في إجمالي الناتج المحلي، باستخدام خمسة متغيرات ،حيث اعتُبر سعر النفط متغيرًا تابعًا، بينما تمثل كل من القيمة المضافة للقطاعات المذكورة متغيرات مستقلة. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، من بينها أن تحليل المركبات الأساسية (ACP) أظهر وجود علاقة عكسية بين قطاع المحروقات وكل من القطاع الصناعي ،وقطاع الأشغال العمومية ،والقطاع الفلاحي. بمعنى أن زيادة مساهمة قطاع المحروقات تؤثر سلبًا على هذه القطاعات ، مما يشير إلى ضرورة اهتمام الحكومة الجزائرية بتعزيز القطاعات غير النفطية في ظل ارتفاع أسعار النفط . كما أظهرت نتائج نموذج أشعة الانحدار الذاتي (VAR) أن الصدمات الإيجابية في أسعار النفط تولد تأثيرا ضعيفا على مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي،حيث يبدأ هذا التأثير في التحسن اعتبارًا من السنة السابعة.

كما بينت النتائج أن مساهمة سعر النفط في تفسير تباين مساهمة القطاع الصناعي كانت الأضعف مقارنة بالقطاعات الأخرى ، حيث لم تتجاوز 15%.

2- **دراسة رحال مراد و وحمة عمير (2020) الآثار المترتبة عن التغير في أسعار البترول في الأسواق الدولية على التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1995-2018** تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الآثار المترتبة على تغير أسعار البترول في الأسواق الدولية على جهود التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1995-2018). وللإجابة على إشكالية الدراسة، تم اعتماد المنهج الوصفي والتحليلي في الإطار النظري، حيث تم استعراض واقع الاقتصاد الجزائري ومدى اعتماده على قطاع المحروقات، بالإضافة إلى دراسة سياسات وبرامج التنويع الاقتصادي التي تبنتها الحكومة الجزائرية. أما في الجانب التطبيقي، فقد تم استخدام نموذج شعاع الانحذار الذاتي (VAR) لقياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنويع الاقتصادي، حيث تم اعتماد نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع، بينما اعتُبرت أسعار البترول، الاستثمارات في القطاعات غير النفطية، ونفقات البحث والتطوير متغيرات مستقلة. وقد توصلت الدراسة إلى أن تقلبات أسعار البترول تؤثر بشكل كبير على جهود التنويع الاقتصادي في الجزائر، حيث يؤدي ارتفاع الأسعار إلى تراجع الاهتمام بالقطاعات غير النفطية، بينما يؤدي انخفاضها إلى تحفيز سياسات التنويع، ولكن بوتيرة غير مستقرة وغير مستدامة .

3- **دراسة طويل حدة ، بن صغير فاطمة الزهراء (2022) بعنوان أثر تقلبات أسعار النفط على القطاع الفلاحي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2015** تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير تقلبات أسعار النفط على القطاع الفلاحي في الجزائر خلال فترة البرامج التنموية (1990-2015) . وللإجابة على إشكالية الدراسة ،تم اعتماد المنهج الوصفي والتحليلي في الإطار النظري، حيث تم استعراض البرامج التنموية الموجهة للقطاع الفلاحي ،بالإضافة إلى دراسة واقع هذا القطاع والعوامل المؤثرة فيه. أما في الجانب التطبيقي ،فقد تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) لقياس أثر تقلبات أسعار النفط على القيمة المضافة للقطاع الفلاحي، مع اعتبارها متغيرًا تابعًا، بينما شملت المتغيرات المستقلة كلًا من مساحة الأراضي الزراعية،نفقات التجهيز في القطاع الفلاحي،و أسعار النفط. وقد أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود أثر طويل الأجل بين تقلبات أسعار النفط و القيمة المضافة للقطاع الفلاحي.

4-**دراسة عليلي عبد الحكيم (2022) بعنوان واقع تنوع الاقتصاد الجزائري في ظل الصدمات النفطية دراسة اقتصادية تحليلية و قياسية 1990- 2018** تسعى هذه الورقة البحثية إلى دراسة واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وتأثيره في ظل التقلبات الحادة والانخفاضات المفاجئة في أسعار النفط ،بهدف الإجابة على التساؤل الرئيسي حول مدى قدرة الجزائر على تحقيق مستوى من التنويع الاقتصادي يكفي لحماية اقتصادها من الصدمات النفطية.ولمعالجة هذه الإشكالية، تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي في الإطار النظري، حيث تم استعراض المفاهيم الأساسية للتنويع الاقتصادي وتحليل وضعه في الجزائر. أما في الجانب التطبيقي، فقد تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي لفجوات الإبطاء الموزعة (ARDL)لقياس تأثير التنويع الاقتصادي وانخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري،وذلك من خلال نموذج موسع لدالة الإنتاج النيوكلاسيكية كوب دوغلاس. في هذا السياق، اعتُبر النمو الاقتصادي متغيرًا تابعًا،بينما شملت المتغيرات المستقلة رأس المال الثابت،العمالة،مؤشر التنويع الاقتصادي (الموزع على قطاعات الفلاحة، الصناعة، والخدمات)،وأسعار النفط كمتغير صوري. وتوصلت الدراسة إلى أن التنويع الاقتصادي يسهم إيجابيًا في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر، إلا أن الاقتصاد الجزائري لا يزال شديد الارتباط بأسعار النفط، مما يجعله عرضة لتأثير الأزمات النفطية غير المتوقعة. كما كشفت النتائج عن عدم معنوية معامل العمالة، مما يعكس ضعف سياسات التوظيف في تحقيق قيمة مضافة حقيقية داخل الاقتصاد الجزائري.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

1- **دراسة Cheima ALI BENSAAD و Hizia ZAID و Redha DRAA MESSEOUDA (2019) بعنوان the impact of oil price fluctuations on the size of the major economic sectors standars study for the horizons 2030** تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري مع التركيز على الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ومخرجات بعض القطاعات الاقتصادية ونظراً للاعتماد الكبير للاقتصاد الجزائري على عائدات النفط، فإنه يصبح عرضة للصدمات الخارجية، مما يبرز أهمية هذه الدراسة في فهم مدى تأثير هذه التقلبات على مختلف القطاعات الاقتصادية. ولمعالجة هذه الإشكالية، تم اعتماد المنهج الوصفي والتحليلي في الجانب النظري، حيث تم تسليط الضوء على واقع الاقتصاد الجزائري ومدى تأثره بتغيرات أسعار النفط ، بالإضافة إلى دراسة مرونة القطاعات الاقتصادية المختلفة تجاه

هذه التقلبات. أما في الجانب التطبيقي، فقد تم استخدام نماذج CPA و VAR لتحليل العلاقة بين تقلبات أسعار النفط ومساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي. وتركز التحليل على تحديد القطاعات الأكثر هشاشة والأكثر تأثراً بالتغيرات في أسعار النفط، مقابل القطاعات التي أظهرت مرونة أكبر تجاه هذه الصدمات. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن تأثير تقلبات أسعار النفط على مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي يكون متأخراً وغير مباشر مما يعني أن بعض القطاعات تحتاج إلى فترة زمنية أطول لاستيعاب الصدمات الاقتصادية. ومن منظور السياسات، توصي الدراسة بضرورة تطوير استراتيجيات فعالة للتنويع الاقتصادي في الجزائر بحلول عام 2030، مع التركيز على القطاعات الواعدة مثل الزراعة و الصناعة، من أجل تقليل الاعتماد على النفط وتعزيز الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل.

2- **دراسة Osama D.Sweidan(2020) بعنوان the effect of oil prices on the contries economic diversification process : Evidence from the GCC**

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين أسعار النفط وعملية التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 1989-2017. ولمعالجة هذا الموضوع، تم اعتماد المنهج الوصفي والتحليلي في الجانب النظري، حيث تم استعراض واقع اقتصادات دول مجلس التعاون ومدى تأثرها بتغيرات أسعار النفط، بالإضافة إلى تقييم سياسات التنويع الاقتصادي المتبعة. أما في الجانب التطبيقي، فقد تم استخدام اختبارات التكامل اللوحي وفق منهج بيدروني (2004) واختبار غير السببية اللوحي لدوميتريسكو-هيرلين (2012)، حيث تم الاعتماد على متغيري أسعار النفط والتنويع الاقتصادي لقياس العلاقة بينهما. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن تغيرات أسعار النفط تؤثر بشكل متبادل على عملية التنويع الاقتصادي، مما يشير إلى أن التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي لم يكن أولوية رئيسية لحكوماتها، نظرا لتغير أدوارها الاقتصادية. و توصي الدراسة بضرورة إعطاء الأولوية لسياسات التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، باعتبارها خياراً استراتيجياً لضمان استدامة اقتصاداتها وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل.

3-**دراسية Oussama D.Sweidan و khadiga Elbargathi (2023) تحت عنوان Economic diversification in saudi arabia:comparing the impact of oil prices geopolitical risk and goverment expenditures** تهدف هذه الدراسة إلى مقارنة

تأثير اثر أسعار النفط و المخاطر الجيوسياسية الدولية و النفقات الحكومية على تنويع القطاع السعودي خلال الفترة 1970–2020 مع إجراء مقارنة بينهم. ولمعالجة إشكالية الدراسة، تم اعتماد المنهج الوصفي والتحليلي في الجانب النظري، حيث تم استعراض واقع الاقتصاد السعودي ومدى تأثره بأسعار النفط، بالإضافة إلى دراسة السياسات والبرامج الحكومية الموجهة نحو تعزيز التنويع الاقتصادي. أما في الجانب التطبيقي، فقد تم استخدام نهج اختبار الحدود للتكامل المشترك لتقدير معلمات نموذج التأخر الموزع التلقائي (ARDL) لقياس تأثير المتغيرات المدروسة على التنويع الاقتصادي. وتم اعتماد نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع، بينما اعتُبرت أسعار النفط، والمخاطر الجيوسياسية العالمية، والنفقات الحكومية متغيرات مستقلة. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن أسعار النفط والمخاطر الجيوسياسية العالمية تعيق عملية التنويع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية على المدى القصير، حيث يستمر التأثير السلبي لأسعار النفط على المدى الطويل، بينما يتلاشى تأثير المخاطر الجيوسياسية بمرور الوقت. في المقابل، تساهم النفقات الحكومية في تعزيز التنويع الاقتصادي على المدى القصير والطويل، مما يؤكد دور الحكومة السعودية في دعم هذه العملية. وتعكس هذه النتائج الأثر الإيجابي لنموذج رأسمالية الدولة على آلية التنويع الاقتصادي في المملكة.

المطلب الثالث : المقارنة بين الدراسات السابقة و الدراسة الحالية

الجدول (01–02): المقارنة بين الدراسات السابقة و الدراسة الحالية

الدراسة	الحدود المكانية	الحدود الزمنية	متغيرات الدراسة	أداة الدراسة	نتائج الدراسة
ذراع مسعودة رضا	الجزائر	1980–2017	المتغير التابع أسعار النفط المتغيرات المستقلة القيمة المضافة لكل من القطاع الفلاحي، القطاع الصناعي، قطاع المحروقات،	تحليل المركبات الاساسية acp نموذج أشعة الانحدار الذاتي var	– وجود علاقة عكسية بين قطاع المحروقات وكل من القطاع الصناعي، وقطاع الأشغال العمومية، والقطاع الفلاحي –تولد الصدمات الإيجابية

			قطاع الخدمات، وقطاع البنـــــاء والأشـــــغال العمومية		لأســعار الــنفط تــأثيرًا ضــعيفًا علــى مســاهمة القطــاع الصــناعي فــي الناتج المحلي، ويبدأ هذا التأثير في التحسن ابتداءً من السنة السابعة. – نسـبة مسـاهمة سـعر الـنفط فـي تفسـير تبـاين مساهمة القطاع الصناعي لـم تتجـاوز 15% حيـث هي الاضعف
• رحال مراد • حمة عمير	الجزائر	1995-2018	المتغير التابع نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي المتغيرات المستقلة أسعار البترول، الاستثمارات في القطاعات غير النفطية، ونفقات البحث والتطوير	نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ardl	– تقلبات أسعار البترول تـؤثر بشـكل كبيـر علـى جهود التنويع الاقتصادي فـي الجزائـر، حيث يـؤدي ارتفاع الأسعار إلى تراجع الاهتمام بالقطاعات غير النفطيــة، بينمــا يــؤدي انخفاضــها إلــى تحفيــز سياســات التنويــع ولكــن بوتيرة غير مستقرة وغير مستدامة .
• طويل حدة • بن صغير فاطمة الزهراء	الجزائر	1990-2019	المتغير التابع : القيمة المضافة للقطاع الفلاحي المتغيرات المستقلة : مساحة الأراضي الزراعية نفقات التجهيز القطاع الفلاحي أسعار النفط	نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)	– عدم وجود أثر طويل الأجل بين تقلبات أسعار النفط والقيمة المضافة للقطاع الفلاحي
عليلي عبد الحكيم	الجزائر	1990-2018	المتغير التابع النمو الاقتصادي المتغيرات المستقلة رأس	نموذج ARDL	– التنويع الاقتصادي يسهم إيجابيًا في دعم النمو الاقتصادي في

			المال الثابت، مؤشر التنويع الاقتصادي، العمالة		الجزائر، إلا أن الاقتصاد الجزائري لا يزال شديد الارتباط بأسعار النفط . – عدم معنوية معامل العمالة، مما يعكس ضعف سياسات التوظيف في تحقيق قيمة مضافة حقيقية داخل الاقتصاد الجزائري.
osama D.Swei dan و khadig a Elbarg athi	السعودية	1970– 2020	المتغير التابع نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي المتغيرات المستقلة أسعار النفط، المخاطر الجيوسياسية، النفقات الحكومية	نموذج ARDL	– أسعار النفط والمخاطر الجيوسياسية العالمية تعيق عملية التنويع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية على المدى القصير، حيث يستمر التأثير السلبي لأسعار النفط على المدى الطويل، بينما يتلاشى تأثير المخاطر الجيوسياسية بمرور الوقت. في المقابل، تساهم النفقات الحكومية في تعزيز التنويع الاقتصادي على المدى القصير
osama D.Swei dan	دول مجلس التعاون الخليجي	1989– 2017	المتغير التابع التنويع الاقتصادي المتغير المستقل أسعار النفط	التكامل اللوحي لـ بيدروني 2004 واختبار غير	– تغيرات أسعار النفط تؤثر بشكل متبادل على عملية التنويع الاقتصادي، مما يشير إلى أن التنويع

				السببية اللوحي لـ دوميتريسكو- هيرلين	الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي لم يكن أولوية رئيسية لحكوماتها
دراسة Cheima ALI BENSAAD و Hizia ZAID و Redha Messouda DRAA	الجزائر	1980	المتغير التابع أسعار النفط المتغيرات المستقلة نسبة مساهمة كل من قطاع الصناعة وقطاع المحروقات و قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الزراعة وقطاع الخدمات كل في الناتج المحلي الإجمالي.	نماذج cpa و نموذج var	- تأثير تقلبات أسعار النفط على مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي يكون متأخراً وغير مباشر -ضرورة تطوير استراتيجيات فعالة للتنويع الاقتصادي في الجزائر بحلول عام 2030، مع التركيز على القطاعات الواعدة مثل الزراعة والصناعة
الدراسة الحالية	الجزائر	1995-2023	المتغير التابع مؤشر التنويع الاقتصادي المتغيرات المستقلة أسعار النفط القيمة المضافة للقطاع الزراعي و الصناعي	نموذج ARDL	- علاقة عكسية بين أسعار النفط ومؤشر التنويع الاقتصادي . -علاقة طردية بين القيمة المضافة للقطاع الزراعي ومؤشر التنويع الاقتصادي . -علاقة عكسية بين القيمة المضافة للقطاع الصناعي ومؤشر التنويع الاقتصادي .

المصدر: من إعداد الطالبتان اعتمادا على الدراسات السابقة

أظهرت الدراسات السابقة، سواء العربية أو الأجنبية، وجود تشابه في تناول العلاقة بين أسعار النفط والتنويع الاقتصادي، حيث اعتمدت غالبية هذه الدراسات على المنهج الوصفي والتحليلي، بالإضافة إلى استخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) في غالبية الدراسات ومع ذلك، يمكن إبراز نقاط الاختلاف فيما يلي :

1-اختلاف في فترة الدراسة، والموقع الجغرافي، والمنهجية المتبعة في تحليل النتائج و أيضا الخطوات المتبعة في ذلك .

2- تنوع النماذج الاقتصادية المستخدمة، حيث اعتمدت الدراسة الحالية على نموذج ARDL، بينما استخدمت بعض الدراسات السابقة نماذج وأساليب تحليلية مختلفة، مثل تحليل المركبات الأساسية (**ACP**)، ونموذج أشعة الانحدار الذاتي (**VAR**)، بالإضافة إلى اختبارات التكامل اللوحي وفقا لمنهج **بيدروني (2004)**، واختبار غير السببية اللوحي وفقًا لـ **دوميتريسكو-هيرلين**.

توضح هذه الاختلافات تباين الأساليب والتقنيات المستخدمة في دراسة العلاقة بين أسعار النفط والتنويع الاقتصادي، مما يعزز فهم الموضوع من زوايا متعددة.

خلاصة الفصل الأول :

في هذا الفصل، تم أولاً تناول مفاهيم أساسية حول النفط وأسعاره، حيث تم استعراض العوامل المحددة لأسعار النفط و المؤثرة على تقلباته. بعد ذلك، تم الانتقال إلى مفهوم التنويع الاقتصادي، حيث تم توضيح أهمية هذه الإستراتيجية في تقليل الاعتماد على قطاع النفط، والسعي إلى تعزيز القطاعات الأخرى لضمان استدامة النمو الاقتصادي. كما تم مناقشة التأثيرات الاقتصادية للنفط على الدول التي تعتمد بشكل كبير على هذا المورد، وكيفية تأثير تقلبات أسعاره على استقرار الاقتصادات وأدائها المالي. تلا ذلك عرض للسياسات التي يمكن إتباعها لتحقيق التنويع الاقتصادي، مع التركيز على الإصلاحات الهيكلية وتوفير بيئة استثمارية مشجعة. وفي الختام، تم استعراض الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين تقلبات أسعار النفط والتنويع الاقتصادي، مما ساعد في بناء إطار نظري يساهم في تحليل الموضوع وفهمه.

الفصل الثاني

دراسة قياسية لأثر تقلبات اسعار النفط على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1995-2023

تمهيد :

تشكل تقلبات أسعار النفط عاملاً مؤثرًا بشكل كبير على الاقتصاد العالمي، ولا سيما على الدول التي تعتمد بشكل رئيسي على إيرادات النفط كداعم أساسي لاقتصادها. الجزائر، باعتبارها أحد أكبر منتجي النفط في منطقة شمال إفريقيا، تعد من بين هذه الدول التي يعكس اقتصادها بشكل جلي تأثير تقلبات أسعار النفط العالمية. على الرغم من أن النفط يعد مصدرًا رئيسيًا للإيرادات الوطنية، فإن الاعتماد المفرط على هذا القطاع يضع الاقتصاد الجزائري أمام تحديات عديدة، خاصة في ظل تقلبات الأسواق العالمية. في هذا السياق، تأتي أهمية التنويع الاقتصادي كأداة إستراتيجية لمواجهة الأزمات المرتبطة بتقلبات أسعار النفط حيث يسعى التنويع الاقتصادي إلى تقليل الاعتماد على قطاع النفط من خلال تعزيز قطاعات أخرى مثل الصناعة، الزراعة، السياحة. وبناءا على ما سبق قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين .

المبحث الأول: حقائق حول تطور النفط والتنويع الاقتصادي في الجزائر .

المبحث الثاني: النمذجة القياسية لأثر تقلبات أسعار النفط على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1995-2023.

المبحث الأول: حقائق حول تطور النفط والتنويع الاقتصادي في الجزائر

سوف يتم التطرق في هذا البحث إلى حقائق حول تطور النفط وأهمية هذا المورد وكذا التنويع الاقتصادي وأهميته فهو الآن أصبح ضرورة للتصدي للآثار الناجمة عن تقلبات أسعار النفط الحادة .

المطلب الأول: واقع النفط في الجزائر

إن النفط هو العمود الفقري للاقتصاد الجزائري فهي تعتمد عليه بشكل كبير ويعتبر من المصادر الأساسية للإيرادات والعملة الصعبة وهذا ما سيتم التعرف عليه في هذا المطلب كلمحة شاملة لقطاع النفط في الجزائر .

الفرع الأول :الخلفية التاريخية للنفط في الجزائر و أهميته

بدأ اكتشاف النفط في الوطن العربي أواخر القرن 19، بحفر أول بئر في مصر عام 1896، وتحقق أول اكتشاف عام 1907. أما الاكتشافات الكبرى فبدأت عام 1927 في كركوك بالعراق، وتبعتها اكتشافات في الكويت والسعودية والإمارات. وفي شمال إفريقيا، لم يُكتشف النفط بكميات كبيرة إلا في الخمسينات، وكانت الجزائر من الدول الساعية لاستكشافه. وسيتناول هذا المبحث نشأة وتطور النفط في الجزائروأهميته.

أولا- اكتشاف النفط في الجزائر :

تُغطي الصحراء الجزائرية حوالي 85% من مساحة البلاد (2.1 مليون كلم²) وتُعد غنية بالثروات المعدنية. بدأت محاولات التنقيب عن النفط عام 1913 في غليزان، وتواصلت خلال الحرب العالمية الأولى دون نتائج تُذكر. قبل الحرب العالمية الثانية، كُشف عن معادن مثل الفحم، الحديد، النحاس، واليورانيوم. في سنة 1949، اكتُشف النفط لأول مرة في وادي قطيرنا، وبدأ الإنتاج عام 1950، لكنه تراجع لاحقًا بسبب محدودية الاحتياطي. في سنة 1956، حدث تحول كبير باكتشاف حقل حاسي مسعود (2500 كلم²)، أحد أكبر الحقول النفطية عالميًا، يرافقه اكتشاف حاسي الرمل الغازي (2100 كلم²). وفي سنة 1958، صُدّرت أول شحنة نفط من

ميناء بجاية إلى مرسيليا، معلنة الانطلاقة الحقيقية لاستغلال النفط الجزائري. **(حركاتي و نشات، 2018)**. ومع استرجاع الجزائر لسيادتها ونيلها الاستقلال توجه الاهتمام الأكبر نحو تنمية قطاع المحروقات وتطويره، فكانت الانطلاقة بتأسيس شركة "سوناطراك Sonatrach" وذلك بتاريخ 31 ديسمبر 1964 والتي تولت القيام بجميع أنشطة التنقيب والإنتاج والنقل والتسويق، وقد باشرت الجزائر من خلال هذه الشركة سياسة تدريجية لاستعادة السيطرة على المحروقات التي كانت تحت الوصاية الأجنبية قبل الاستقلال، وكانت أولى مهامها هو إنجاز أنبوب لنقل النفط يربط حوض الحمراء بميناء أرزيو الذي يبلغ طوله 801 كيلومتر، وفي سنة 1965 وعلى ضوء اتفاقية إقامة تعاونية صناعية بين الجزائر وفرنسا أطلقت سوناطراك أول مشاريعها الاستكشافية بعد أن كان دورها مقتصراً على النقل والتسويق ما أدى إلى زيادة رأسمالها، فشركة سوناطراك تسعى ضمن إستراتيجيتها إلى فرض نفسها على المستوى العالمي ضمن المجموعة التي تتحكم في دواليب قطاع المحروقات. **(بلقلة، 2014-2015، صفحة 127)**

وفي عام 1971 تمكنت الجزائر أن تبسط سيطرتها كلياً على ثروتها النفطية بالإعلان عن التأميم الكلي للموارد الوطنية بتاريخ 24/02/1971 لتؤول ممتلكات الشركات الفرنسية الأجنبية لصالح الشركة الوطنية سوناطراك. حيث يعتبر تأميم الجزائر لمواردها النفطية خطوة جوهرية وأولية لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة، فمن ناحية ترتكز أغلب الصناعات الرئيسة في الاقتصاد على القطاع النفطي، ومن ناحية أخرى ما يوفره هذا القطاع من موارد مالية تستخدم لتمويل قطاعات الاقتصاد وقد عرف القطاع النفطي بالجزائر بعد ذلك عدة مراحل وكان في كل مرحلة يتم إعداد قانون يأتي بإطار تنظيمي وتعاقدي يختلف عن القانون السائد في المرحلة السابقة وكل ذلك بهدف السيطرة والحفاظ على الثروة النفطية. **(مقلد، 2007-2008، صفحة 30)**

ثانيا-الأهمية الإستراتيجية للنفط في الجزائر

يرى الاقتصاديين أدلمان وفرانكل، ان الطاقة البترولية تعد عاملا حديثا من عوامل الإنتاج، الذي يشمل الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم وتعتبر الأكثر توفراً وسهولة وكفاءة، كما أن المجتمعات العصرية تعتمد بشكل كبير على النفط، حيث يُعتبر استهلاكه مقياسًا للتطور الاقتصادي و يظهر أهميته فيما يلي: **(علي و شيخي، 2017، الصفحات 219-221)**

- العملية الصناعية لا يمكن أن تستمر بشكل منتظم دون النفط، حيث يُعتبر مصدرا للحرارة والطاقة المحركة، كما أنه يشكل أساس الصناعة البتروكيميائية، حيث يُقدَّر عدد المنتجات البترولية بأكثر من 80 ألف منتج.
- يعتبر النفط المصدر الرئيسي للطاقة التي تستخدم في الأجهزة والآلات الزراعية للإنتاج.
- تلعب المنتجات البتروكيميائية دورًا حيويًا في تعزيز الزراعة، وذلك من خلال إنتاج الأسمدة والمبيدات التي تساهم في رفع الإنتاجية ومحاربة الآفات.
- يعتبر النفط ومنتجاته سلعة تجارية دولية ذات قيمة مالية كبيرة حيث تقوم الشركات الأجنبية بشراء معظم النفط المستخرج من البلدان المنتجة، التي تعتبر صادراتها من النفط الخام المصدر الرئيسي لعائداتها في ميزان المدفوعات مما يحقق لها أرباحًا ضخمة فالنفط يكتسب أهمية متزايدة في التبادل التجاري الدولي. **(البرحاس، 2000، صفحة 82)**
- يُعدّ قطاع النقل من أبرز القطاعات الحيوية في الحياة الاجتماعية المعاصرة، حيث يُشكّل النفط عنصرًا أساسيًا في استمرارية هذا القطاع فوسائل النقل المختلفة مثل السيارات، الطائرات، والسفن تعتمد بشكل رئيسي على مشتقات النفط كمصادر للطاقة، كالبنزين والديزال .كما تلعب المنتجات البترولية الأخرى مثل البلاستيك، المنظفات، المطاط الصناعي، والأسمدة دورًا مهمًا في حياة الإنسان الحديثة، نظرًا لتعدد استخداماتها وصعوبة الاستغناء عنها. **(مدشن، 2005، صفحة 31)**
- يعتبر النفط اهم مصادر الدخل المادي للإيرادات المالية ويمكن توضيح اثر عائدات النفط على الاقتصاد الجزائري من خلال النقاط التالية: **(ياسين، 2023، صفحة 103)**
  - احد المصادر الاساسية للإيرادات المالية في الموازنة العامة للدولة .
  - مورد فعال لتكوين احتياطي العملات الاجنبية .
  - الدور الكبير لعوائد النفط في تشكيل الناتج الداخلي الخام .

الفرع الثاني : الإمكانيات النفطية في الجزائر

تهدف الجزائر إلى تعزيز دورها كدولة نفطية نشطة على الصعيدين الإقليمي والدولي، وذلك بفضل احتياطياتها النفطية الكبيرة وقدرتها الإنتاجية التي تقارب المليون برميل يومياً، بالإضافة

إلى حجم صادراتها الكبير الذي يتجه جزء كبير منها نحو أوروبا وآسيا .كما تدعم هذه القدرات بنية تحتية ملائمة واستقرار نسبي يشجع على استمرار الشراكات الاقتصادية.

أولا- الاحتياطي النفطي

ساهمت تطورات تقنيات المسح والاستكشاف، بالإضافة إلى فرص الشراكة مع الشركات النفطية العالمية، في تحقيق اكتشافات جديدة أدت إلى زيادة احتياطي النفط المؤكد في الجزائر. يوضح الشكل التالي تطور هذا الاحتياطي من عام 1995 حتى عام 2023 وفي عام 2010، اكتشفت الجزائر ثلاثة عشر بئراً، منها ثلاثة آبار للنفط وعشرة للغاز الطبيعي. **(انيسة، صفحة 185)**

الشكل 02-01 :الاحتياطات المؤكدة من النفط الخام خلال الفترة 1995-2023 الوحدة مليار برميل

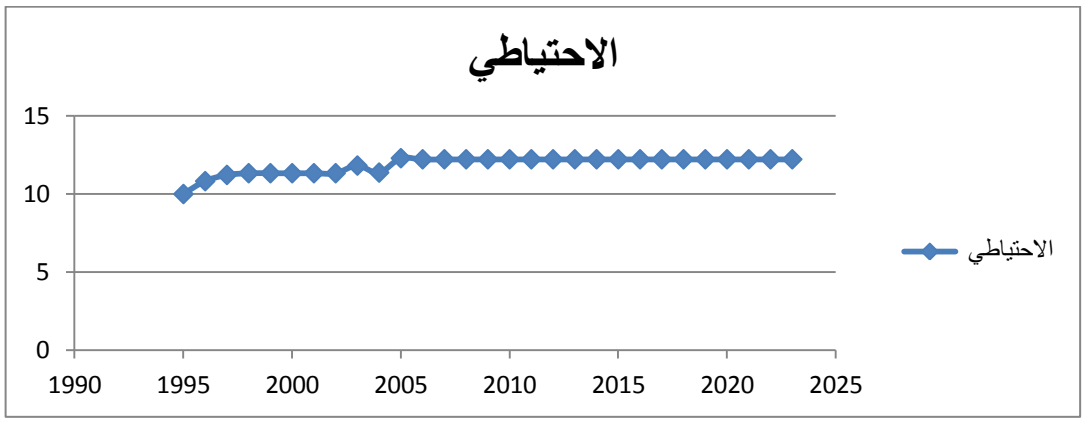

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات

على الرغم من أن الجزائر تمتلك احتياطات نفطية كبيرة، فإن تحقيق استغلال فعّال لهذه الموارد يعتمد على تكثيف جهود الاستكشاف لاكتشاف احتياطات جديدة تُضاف إلى الموجودة حاليًا. وقد أصبحت هذه الفرصة متاحة بفضل التقدم التكنولوجي وإمكانية الشراكة مع الشركات العالمية الكبرى. يُظهر الشكل (02-01) أن احتياطات النفط الخام الجزائرية عرفت تطور ملحوظ في سنوات التسعينات ويعود ذلك إلى حجم الاكتشافات التي بلغت 62 اكتشاف نفطي ثم استقر حجم الاحتياطي بعد ذلك حيث ظل ثابتا نسبيًا عند حوالي 12.2 مليار برميل من سنة 2006 إلى غاية 2023، وذلك بسبب الصعوبات التي واجهتها الدولة جراء اكتشافها لحقول نفطية

جديدة عددها اكبر من حجمها وبالتالي لم تساهم في رفع حجم احتياطي النفط بينما يُقدّر متوسط احتياط منظمة الأوبك بحوالي 1007 مليار برميل، مما يعني أن حصة الجزائر لا تتجاوز 0.1% من الاحتياطي العالمي و هذا ما يعني أن احتياط الجزائر ضعيف نوعا ما . **(غزال، 2020، صفحة 290)**

ثانيا- تطور إنتاج النفط في الجزائر :

إن الجزائر من ابرز وأهم الدول المصدرة والمنتجة للنفط إذ تحتل المرتبة الثانية عشر عالميا والثالثة إفريقيا من حيث الطاقة الإنتاجية للنفط والشكل التالي يبرز هذا :

الشكل (02-02): تطور إنتاج النفط في الجزائر خلال الفترة 1995-2023 الوحدة ألف برميل في اليوم

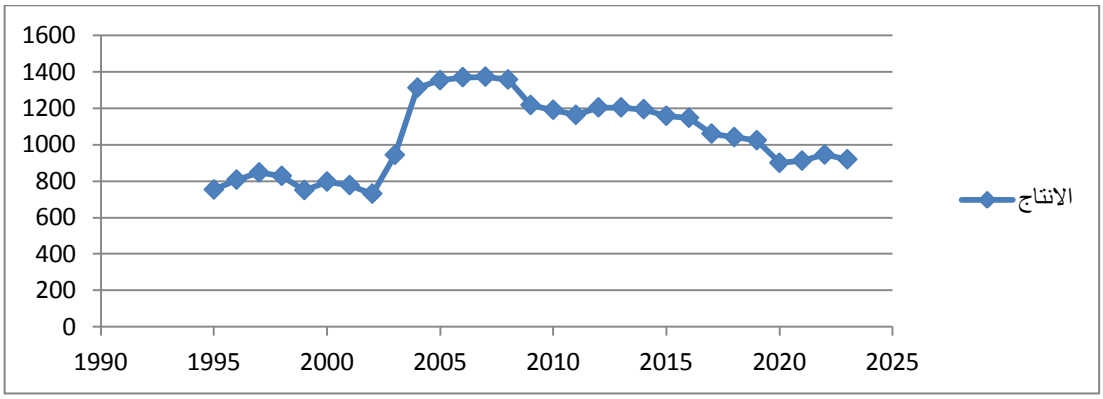

المصدر: منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) و وزارة الطاقة الجزائرية

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن قيم الإنتاج النفطي تزداد في سنوات التسعينات أي هي في تحسن مستمر ثم بدأت بالانخفاض تدريجيا من سنة 1999-2002 ومع بداية سنة 2003، شهد القطاع النفطي حالة من الانتعاش، حيث بلغت الطاقة الإنتاجية في عام 2007 حوالي 1371.6 ألف برميل يوميًا واعتبرت أعلى إنتاج في الفترة 2000-2007 ويعود ذلك إلى زيادة الطلب العالمي على النفط في بداية عام 2007، بالإضافة إلى اكتشاف حقول جديدة، كما قامت الدولة بإصدار قانون 05/07 الذي فتح المجال للمستثمرين في قطاع النفط ومع ذلك، لم يستمر هذا الانتعاش، إذ شهدت سنة 2008 انخفاضًا في الإنتاج نتيجة للأزمة المالية العالمية، وقرار الاوبيك في ديسمبر 2008 في مؤتمرها بوهران الذي نص على خفض الإنتاج ب4.2 مليون

برميل في اليوم واستمر هذا الانخفاض حتى عام 2012. وفي عام 2013، تحسن الإنتاج قليلاً ليصل إلى 1203 ألف برميل يوميًا، لكنه عاد للانخفاض تدريجيًا ليبلغ 1146.0 ألف برميل يوميًا في عام 2016، وذلك في إطار الاتفاق الذي توصلت إليه الدول الأعضاء في أوبك خلال الاجتماع رقم 170 في الجزائر، والذي كان يهدف إلى دعم إعادة التوازن في السوق النفطية من خلال تخفيض الإنتاج. **(عدة، مناد، و بوعلام، 2019، صفحة 116)**

واستمر الإنتاج في الانخفاض خاصة خلال سنوات 2019-2021 وذلك بسبب وباء كورونا وانتشاره في العالم مسببا حالة من الركود ما جعل الدول المنتجة ومنها الجزائر تقوم بتخفيض الإنتاج من اجل رفع السعر الذي وصل إلى مستويات جد منخفضة عند سعر 17 دولار في ابريل 2020 وانطلاقا من سنة 2022 بدا الإنتاج بالتحسن نظرا لاندثار الوباء .

ثالثا-تطور صادرات النفط في الجزائر

تشكل صادرات النفط مصدرا هاما للإيرادات الخارجية وتعتبر عصبا رئيسيا للاقتصاد الوطني . الشكل التالي يعرض تطور قيمة صادرات النفط من عام 1995 حتى عام 2023.

الشكل (02-03): تطور صادرات النفط في الجزائر خلال الفترة 1995-2023 مليون دولار

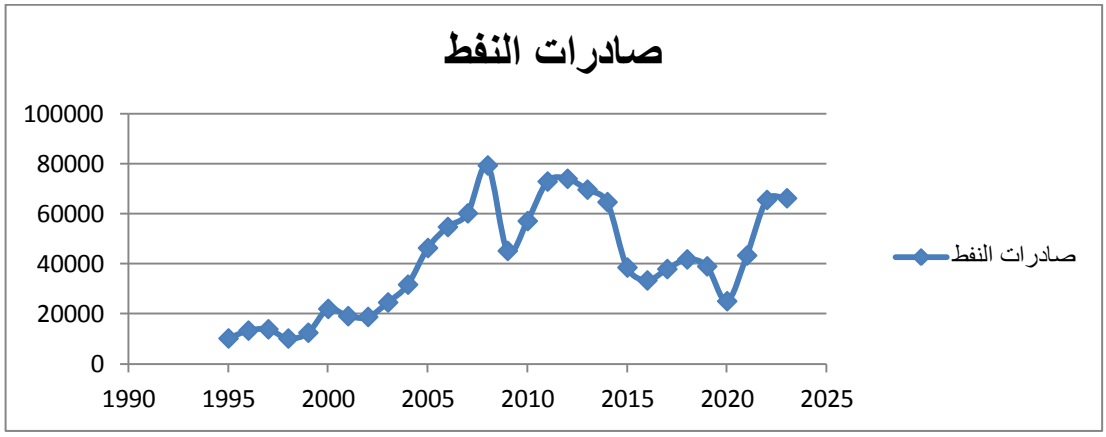

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على الملحق رقم 01

سنُحلل أبرز التغيرات في صادرات الجزائر خلال الفترة 1995-2023، بالاعتماد على الشكل رقم (02-03) الذي يُبيّن تطورها، حيث مرّت هذه الصادرات بثلاث مراحل هي :

- المرحلة الأولى (1995-1999): شهدت هذه المرحلة وجود تذبذبات في صادرات النفط تارة ترتفع وتارة تنخفض وهذا ناتج عن تقلبات أسعار البترول. فقد سجلت الصادرات أدنى مستوى لها في عام 1998، حيث بلغت 10213 مليون دولار أمريكي.
- المرحلة الثانية (2000-2013) شهدت هذه الفترة انتعاشًا ملحوظًا في صادرات النفط الجزائرية، حيث بلغت مستويات غير مسبوقة في تاريخ البلاد وحققت الصادرات أعلى قيمة لها في عام 2008، بقيمة 79298 مليون دولار، نتيجة ارتفاع أسعار البترول. **(عميش و سراج، 2022، صفحة 84)**
- المرحلة الثالثة (2013-2023): شهدت صادرات الجزائر خلال هذه الفترة تراجعًا ملحوظًا نتيجة لانخفاض أسعار النفط، واستمر هذا التراجع حتى عام 2016. إلا أنه في عام 2018، ارتفعت الصادرات لتصل إلى 41797 مليون دولار. ومع ذلك، عادت لتسجل انخفاضًا آخر في عام 2020، حيث كانت الأدنى منذ عام 2009، وذلك بسبب الظروف الصحية التي عانت منها البلاد والعالم نتيجة جائحة كورونا، بالإضافة إلى الأوضاع السياسية الداخلية المرتبطة بتحقيقات الفساد مع رجال الأعمال. بفضل تطبيق السياسة الاقتصادية الجديدة التي اعتمدتها الحكومة الجزائرية، تمكنت الجزائر من زيادة صادراتها النفطية، حيث بلغت أعلى قيمة لها في عام 2022، مسجلة 65526 مليون دولار أمريكي. **(بوخاري، بادن، و بن مريم، 2024، صفحة 601)**

رابعا-تطور عوائد النفط و الايرادات العامة في الجزائر:

تشكل عوائد النفط مصدراً مهماً للموازنة العامة، وهذا يتضح من خلال نسبة الجباية البترولية إلى مجموع الإيرادات العامة، كما يتبين من الشكل أدناه:

الشكل (02-04) : تطور مساهمة الجباية البترولية في الايرادات العامة **(الوحدة مليار دج)**

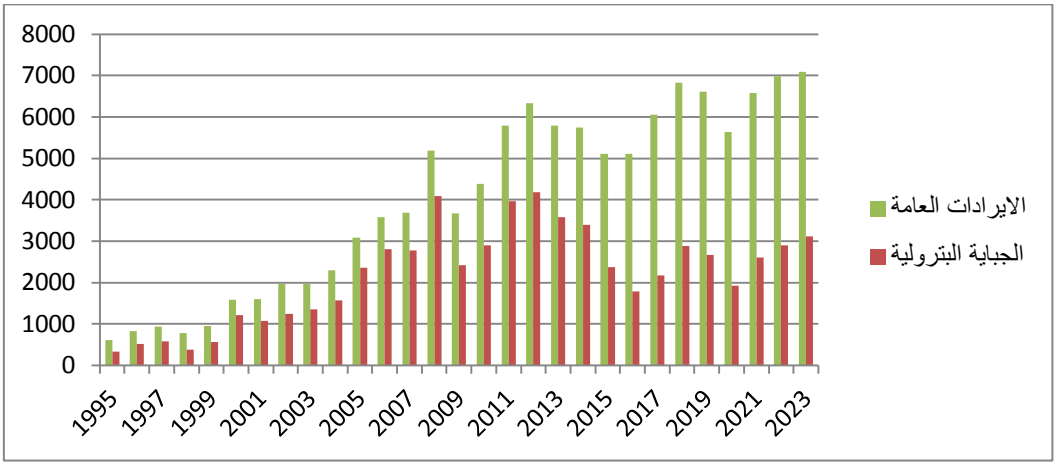

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على الملحق رقم 03

تشكل الجباية البترولية نسبة كبيرة من إيرادات الدولة، وقد سجلت أعلى معدل لها في عام 2008 بنسبة (78.77%)، وهذا يدل على اعتماد الحكومة بشكل كبير على هذه الإيرادات لتمويل ميزانيتها العامة، حيث توفر لها الموارد المالية الضرورية للإنفاق على مختلف القطاعات ولتمويل مشاريع التنمية .في سنة 2020 ، شهدت مساهمة ضرائب النفط انخفاضًا حيث أصبحت تمثل 46.51% من الإيرادات العامة، وذلك بسبب تراجع عائدات النفط نتيجة لانخفاض أسعار النفط في السوق العالمية هذا الأمر يعود إلى انتشار وباء كورونا في العالم. ولكن اعتبارًا من عام 2022، بدأت الإيرادات العامة والجباية البترولية في التحسن.

الفرع الثالث : تقلبات أسعار النفط

شهدت أسعار النفط خلال فترة الدراسة عدة صدمات لأسباب متعددة في ما يلي سنوضح هذه الصدمات انطلاقا من المنحنى و أسباب هذه التقلبات المفاجئة لأسعار النفط .

الشكل (02-05) : صدمات النفط في الجزائر خلال الفترة 1995-2023 **الوحدة مليون دولار**

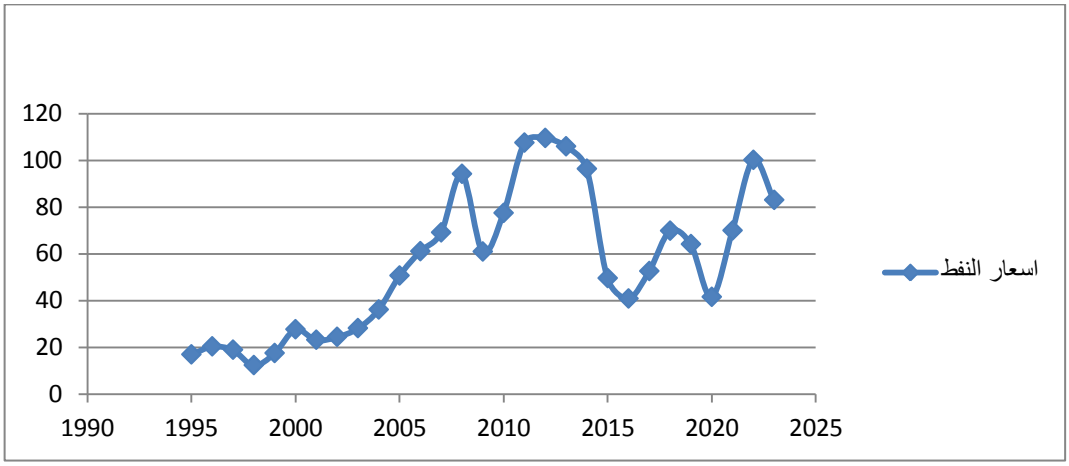

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على الملحق رقم 01

شهدت أسعار النفط عدة صدمات و هي ظاهرة في الشكل البياني متمثلة في التقلبات المفاجئة للأسعار نتيجة لما يلي :

الجدول (03-01) : صدمات أسعار النفط وعواملها الرئيسية خلال الفترة 1995-2015

صدمة أسعار النفط (الزمن)	نسبة الصدمة	العوامل الرئيسية
(أوت 1990-أكتوبر 1990)	%53	حرب الخليج صدمة، عرض و طلب
(ديسمبر 1997-ديسمبر 1998)	%57	الأزمة المالية الأسيوية، أزمة طلب
(جوان 1997-سبتمبر 1998)	%77	نمو صناعي عالمي قوي، تخفيضات العرض والطلب قوي
(ديسمبر 1999-مارس2000)	%13	الأزمة الفنزويلية وحرب العراق، أزمة عرض
(جانفي2002-جوان2003)	%145	الطلب القوي والعرض الراكد، صدمة طلب
(جويلية2008-ديسمبر 2008)	%102	الأزمة المالية العالمية، صدمة طلب
(ديسمبر 2010-ابريل 2011)	%35	الثروات العربية، صدمة عرض
(جويلية2014-جانفي2015)	%73	الطاقة الزائدة، عرض قوي وركود الطلب

المصدر من إعداد الطالبتين بالاعتماد على : The Oxford institute for energy studies, oil price shocks a measure of the exogenous and endogenous supply shocks of crude oil, university of oxford UK, August 2016 ,P.04

بالإضافة إلى ما سبق نشير إلى الأزمة النفطية 2020 حيث شهدت أسعار النفط صدمة في مارس 2020 نتيجة تداعيات جائحة كورونا، إذ انخفضت أسعار المحروقات إلى أدنى مستوياتها منذ نحو 20 عامًا. وقد سجلت الأسعار معدلات سالبة، حيث يُفترض في التعاملات التجارية والاقتصادية أن تُقدم السلعة أو الخدمة مقابل مقابل مادي. لكن في ظل الظروف الاستثنائية، واجه المنتجون مشكلة عدم قدرتهم على تصريف منتجاتهم، مما دفعهم إلى دفع أموال لمن يأخذها للتخلص منها. وهذا ما حدث في سوق النفط يوم 20 أبريل 2020، حيث تم عرض الخام الأمريكي بأسعار سالبة وصلت إلى 37 دولار في بعض الصفقات وقد خلفت هذه الأزمة العديد من المشاكل على مستوى الاقتصاد العالمي وخاصة في الجزائر. **(محفوظ و عبد القادر، 2022، صفحة 490)**

المطلب الثاني: واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر

يتطلب تحقيق التنوع الاقتصادي التركيز على القطاعات الإنتاجية التي تتمتع بمنافسة قوية، هذا التحول يساعد في الانتقال من اقتصاد يقوم على مورد واحد إلى اقتصاد يقوم على موارد متنوعة .ومن القطاعات الرئيسية التي يمكن استثمارها لتحقيق هذا التنويع وزيادة الإيرادات العامة، فضلاً عن تخفيف الضغط على الميزانية العامة، نجد قطاعي الصناعة والزراعة.

الفرع الأول: البدائل الإستراتيجية لتنويع الاقتصاد الجزائري

سيتم التطرق إلى أهم المحركات الاساسية لتنويع اقتصاد الجزائر ألا وهي الزارعة والصناعة

أولا- الزراعة كبديل استراتيجي للتنويع الاقتصادي :

يعتبر القطاع الزراعي أحد القطاعات الإستراتيجية الأساسية، إذ تمتلك الجزائر ثروات وموارد طبيعية وبشرية تساهم في تعزيز النمو. ومن المنطقي أن يكون هذا الخيار هو السبب الرئيسي وراء اعتماد القطاع الزراعي كبديل لتنويع الاقتصاد الجزائري وكسر ارتباطه الوثيق بالنفط . **(عزيز و العرابي، 2017، صفحة 26)**

أ- **المقومات الزراعية:** تتمثل في ما يلي:

- **الأراضي الزراعية:** ان الأراضي الفلاحية أساس الإنتاج الزراعي وثروة إستراتيجية تتطلب الحماية والتطوير عبر الاستصلاح والحد من التوسع العمراني والتصحر. ويعتمد رفع الإنتاج على التوسع الأفقي (زيادة المساحات المزروعة)، التكثيف المحصولي (زيادة عدد المحاصيل في نفس الأرض) والتوسع الرأسي (رفع إنتاجية المساحة) في الجزائر، ورغم امتلاكها مساحة إجمالية تبلغ 238 مليون هكتار، فإن الأراضي الفلاحية تمثل فقط 17.8 % (حوالي 5.42 مليون هكتار)، ويبلغ نصيب الفرد منها 0.24 هكتار. ومع أن الجزائر تملك إمكانات لزيادة المساحات الصالحة للزراعة، إلا أن نسبة الأراضي المسقية لا تتجاوز 12%، ما يجعل معظم المزروعات عرضة للتقلبات المناخية وضعف الإنتاجية.

الجدول (04-01): تطور مساحة الأراضي المزروعة في الفترة 2009-2022 وحدة **نسبة مئوية %**

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الأراضي الزراعية (% من مساحة الأراضي)	17.3738527	17.3713336	17.3772116	17.38149	17.3955323	17.3952656	17.4059228
نسبة الأراضي المزروعة	3.54	3.54	3.55	3.79	3.55	3.55	3.56
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الأراضي الزراعية (% من مساحة الأراضي)	17.3655322	17.3550108	17.356568	17.3470041	17.3351725	17.3306153	17.3445.6
النسبة	3.55	3.55	3.55	3.55	3.40	3.60	3.52

المصدر : من أعداد الطالبتين اعتمادا على إحصائيات البنك الدولي

يتضح أن مساحة الأراضي المزروعة تمثل نسبة ضئيلة مقارنة بنسبة مساحة الأراضي الصالحة للزراعة كما أن مساحة الأراضي الصالحة للزارعة هي الأخرى تمثل نسبة ضئيلة مقارنة بالنسبة الحقيقية لمساحة الأراضي التي يمكن استغلالها للزراعة من مساحة الجزائر الإجمالية التي تقدر ب 2.381741 كلم² .

- **الموارد المائية:** تبلغ الموارد المائية في الجزائر حوالي 20 مليار م³، منها 13 مليار م³ مياه سطحية بالشمال و7 مليار م³ جوفية (2 مليار م³ منها بالشمال و5 مليار م³ بالجنوب)، وتعد 75% من هذه الموارد قابلة للتجديد. وتعتمد الزراعة الجزائرية أساسًا على الأمطار، حيث 90% من الأراضي تروى مطريًا، رغم تذبذب وتفاوت الأمطار من حيث الكمية والتوزيع، مما يبرز أهمية التوسع في الري لتلبية الطلب المتزايد على المنتجات الغذائية الأساسية كالقمح، الأعلاف، البطاطا، الخضر، والفواكه.
- **الموارد البشرية:** تعتمد الزراعة في الجزائر بشكل أساسي على العمل اليدوي بسبب نقص المعدات، مما يجعل العنصر البشري محورًا رئيسيًا في هذا القطاع. وتبرز أهميته بشكل أكبر عندما يكون مؤهلاً علميًا وتقنيًا، إذ يساهم في تحسين استغلال الموارد ورفع الإنتاج لتلبية الحاجات الغذائية للسكان. بلغ عدد مناصب الشغل في القطاع الفلاحي خلال سنة 2015 أكثر من 9.4 مليون عامل حسب إحصائيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، و بنسبة 57.41 % من إجمالي القوى العاملة المقدرة بأكثر من 9.11 مليون لنفس السنة.

ب-مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الداخلي الخام

يعتبر مؤشر مساهمة القيمة المضافة للزراعة في الناتج المحلي الإجمالي من المؤشرات المهمة، حيث يمكن من خلاله استنتاج تطور الناتج المحلي الإجمالي الزراعي ومدى أهميته في تحقيق الثروة المادية في الاقتصاد الوطني.

الشكل(03-01): تطور مساهمة القيمة المضافة الزراعية في PIB للفترة (1995-2023)

الوحدة بالنسبة المئوية %

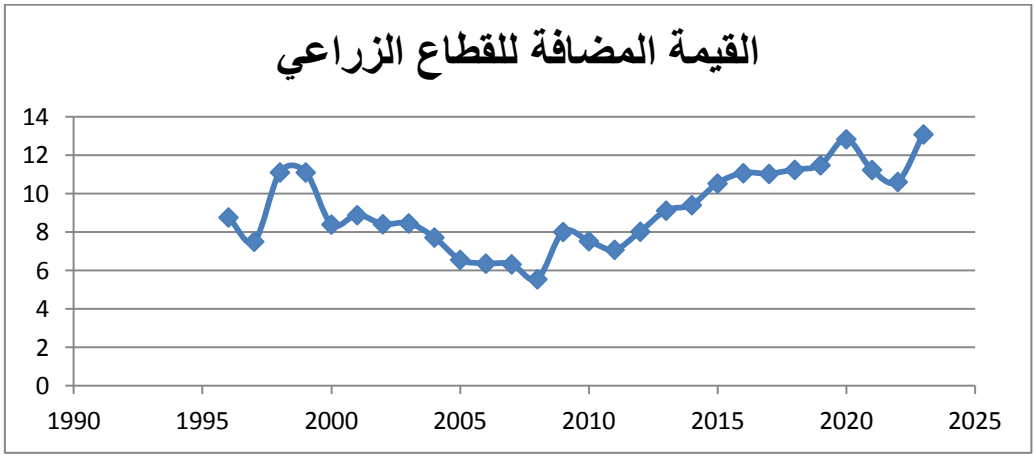

المصدر : من اعداد الطالبتين اعتمادا على الملحق رقم 02

على الرغم من السياسات الزراعية الكبيرة التي اعتمدتها الدولة، بدءًا من البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والبرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية بين عامي 2000 و2008، بالإضافة إلى سياسة التجديد الريفي عام 2009، والتي استثمرت فيها الدولة أموالًا ضخمة وأطلقت من خلالها برامج مهمة، مثل البرامج الجهوية للتنمية التي استهدفت السهول والتلال والمناطق الجبلية، إلا أننا نستنتج وجود علاقة عكسية بين تطور PIB ونسبة القيمة المضافة الزراعية من PIB. كما يتضح من الملحق رقم 02 ، عندما يرتفع الناتج الداخلي الخام، تنخفض مساهمة الزراعة فيه و العكس صحيح، ويمكن ملاحظة ذلك في السنوات 2008، 2009، 2016، و2019 وهذا يشير إلى أن المصدر الرئيسي لتطور الناتج الداخلي الخام هو قطاع المحروقات، وليس الزراعة. حيث إن تراجع عائدات النفط بعد عام 2014 تزامن مع انخفاض الناتج الداخلي الخام، بسبب انخفاض أسعار النفط مما أدى إلى ارتفاع مساهمة القيمة المضافة للزراعة في PIB (**القادر و الماحي، 2020**) وتحسنها في السنوات الأخيرة ابتداءا من سنة 2014 حيث ارتفعت في سنة 2020 إلى 12.83% وهي السنة التي تم فيها تقليص فاتورة الواردات بسبب الوباء هذا ما يبين الجهود الكبيرة التي تبذلها الدولة من أجل تطوير هذا القطاع، اما سنة 2021 و2022 انخفضت بسبب الحرائق المفتعلة انذاك ثم ارتفعت سنة 2023 بنسبة جيدة إلا ان هذا غير كافي مقارنة بالإمكانيات والثروات التي تزخر بها الجزائر .

ثانيا-الصناعة كبديل استراتيجي للتنويع الاقتصادي :

في ظل الوضع الاقتصادي والمالي الأمثل الذي شهدته الجزائر، ورغم الاستثمارات الكبيرة التي قامت بها الحكومة، إلا أن أداء الصناعة الوطنية ظل ضعيفًا ولم يصل إلى المستوى المطلوب. هذا الأداء لا يتناسب مع الفرص والإمكانات الهائلة المتاحة. كما شهدت القيمة المضافة للقطاع تذبذبا ملحوظا خلال الفترة 1995-2023، حيث ان أعلى نسبة لها سنة 2000 وبعدها منذ ذلك الحين وهي في تقلبات الى ان انخفضت سنة 2020 نتيجة كورونا.

الشكل (03-02) : تطور القيمة المضافة للقطاع الصناعي من الناتج الداخلي الخام للفترة 1995-2023 **الوحدة بالنسبة المئوية**

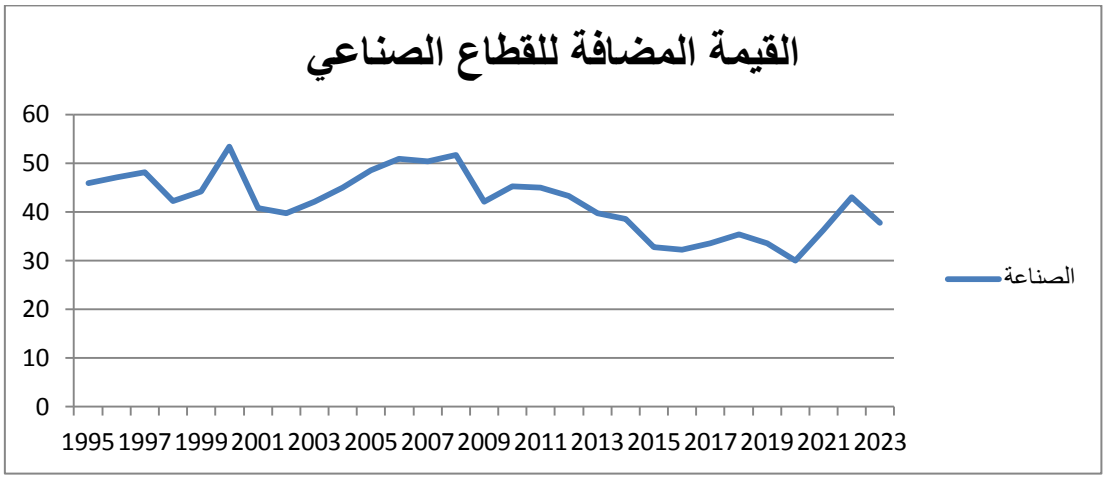

المصدر :من إعداد الطالبتين اعتمادا على الملحق 02

وما يمكن الإشارة إليه أن القطاع الصناعي يظل نقطة الضعف الرئيسية لأداء الاقتصاد الوطني. إذ تظل مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي متذبذبة وضعيفة نسبيا، مما يجعله أضعف القطاعات من حيث المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي. على الرغم من ذلك، يُعتبر القطاع الصناعي المحرك الرئيسي للنمو المستدام في مختلف الاقتصاديات المعاصرة. بالإضافة إلى دوره الجزئي في الإنتاج الوطني، يحتل الإنتاج الصناعي مكانة هامة في قياس المجاميع الكلية، حيث تُعتبر التنمية الصناعية غالبًا المظهر الأول والمميز للنمو الاقتصادي. **(كريمة، مرباح، و مرباح، 2021، الصفحات 281-282)**

الفرع الثاني : دلائل التنويع الاقتصادي في الجزائر

هناك العديد من الدلائل التي يمكن اعتمادها للتعرف على وجود تنويع اقتصادي وطني من عدمه من بينها مايلي : **(سهام، حوحو، و بن دادة، 2017، صفحة 349)**

1- نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج الداخلي الخام : تتمثل مساهمة القطاعات الاقتصادية غير نفطية في الناتج الداخلي الخام أحد أدلة التنويع الاقتصادي وأكثرها شيوعا، ومن خلال الملحق رقم 04 الذي يمثل نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين PIB للفترة 2000-2023 يتضح أن الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات، الذي يشكل قرابة نصف الناتج الداخلي الخام بمتوسط يقدر ب (45.6 %)، بينما تبقى مساهمات القطاعات الأخرى كالتجارة والخدمات (18.50 %)، الفلاحة (12.05%) ،البناء والأشغال العمومية (10.91%)، النقل والاتصال(9.03%) في تحسن نوعا ما، أما الصناعة خارج المحروقات ضعيفة جدا مقارنة بباقي القطاعات فهي لا تتعدى في المتوسط (6.58%)، رغم الجهود المبذولة لتقليل التبعية لما يعرف بالمرض الهولندي. وقد تراجع دور المحروقات في تكوين PIB بعد 2013، ليس نتيجة تطور القطاعات الأخرى، بل بسبب انخفاض أسعار النفط إلى ما يقارب 40 دولارًا في سنة 2016، لترتفع نسبة مساهمة قطاع التجارة والخدمات ويمكن تفسير ذلك بمختلف البرامج الممولة من طرف الدولة في تلك الفترة (برامج دعم تشغيل الشباب)، في حين بقيت مساهمات باقي القطاعات شبه مستقرة، ما يعكس ضعف أدائهما الاقتصادي . **(عزوز و ضيف، 2018، صفحة 235)**

2- **مؤشر التنويع الاقتصادي :** تعمل الجزائر على استكشاف مصادر جديدة بديلة لتعزيز الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة في البلاد. ولتحقيق ذلك، من الضروري دراسة تركيبة مؤشر التنويع الاقتصادي من خلال قياس مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج الداخلي الخام . وقد تم حساب التنويع الاقتصادي بناء على مؤشر هيرفندال-هيرشمان:

$$H = \frac{\sqrt{\sum_{i=j}^{i=n}\left(\frac{xi}{x}\right)^2} - \sqrt{(1/n)}}{1 - \sqrt{1/n)}}$$

الشكل(03-03) : يوضح تطور مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1995-2023 **وحدة النسبة المئوية**

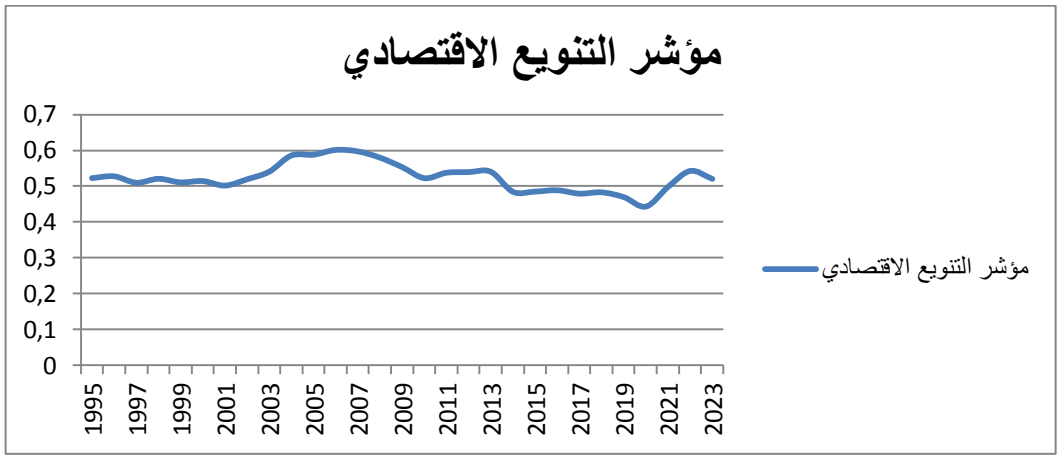

المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على الملحق 02

وفقا للقاعدة التي تشير إلى أن اقتراب هذا المؤشر من 0 يدل على وجود تنوع اقتصادي، بينما اقترابه من 1 يشير إلى عدم وجود تنوع اقتصادي ووجود تركيز اقتصادي على مورد واحد، نلاحظ أن قيمته تقترب من الصفر. ومع ذلك، فإن هذا لا يعكس بالضرورة وجود تنوع اقتصادي حقيقي. حيث نلاحظ في الفترة ما بين 2016-2020 انخفاض قيمة هذا المؤشر وهذا يعود بالدرجة الأولى إلى انهيار أسعار النفط التي انخفضت إلى حوالي 40 دولارا للبرميل في عام 2016، و2020 مما أثر سلبا على قيمة الناتج في قطاع المحروقات إضافة إلى مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج الداخلي الخام ولكن بنسبة قليلة، وبالتالي لا يوجد تنوع اقتصادي فعلي فالجزائر ما زالت مرتبطة بالنفط إلا أنها تحاول أن تحقق نوع من التنويع الاقتصادي للتخلص من ارتباطها الوثيق بالنفط .

الفرع الثالث : استراتيجيات الجزائر لتنويع اقتصادها تصديا لتقلبات أسعار النفط

أمام التحديات الراهنة، تجد الجزائر نفسها مجبرة على إطلاق نهضة تنموية حقيقية، شرط توفر الإرادة السياسية، لبناء نموذج تنموي جديد وإيجاد بدائل حيوية في الاقتصاد، بعد الاعتماد طويل الأمد على قطاع المحروقات كمصدر رئيسي لتمويل التنمية والإنفاق الحكومي ورغم تسجيل نمو اقتصادي خلال فترات ارتفاع أسعار النفط، فإن النتائج ظلت ضعيفة على المستويين الاقتصادي

والاجتماعي، ولم يتحقق النمو المستدام، وهو ما أكدته الأزمة النفطية الأخيرة.لذلك، رأت الجزائر ضرورة إحداث تغيير جذري في هيكل اقتصادها بحلول عام 2030، من أجل تحقيق حلم الأجيال المتعاقبة ببناء اقتصاد متنوع وتنافسي قادر على التصدير، وقد تبنت في هذا السياق نموذجاً تنموياً جديداً يرتكز على مقاربة حديثة للسياسة المالية (2016–2019) وعلى آفاق لتحويل بنية الاقتصاد وتنويعها بحلول 2030، عبر ثلاث مراحل رئيسية: **(بوعيدلي و ضيف، 2018، صفحة 159)**

- **مرحلة الإقلاع (2016–2019)**:تركّز على رفع المؤشرات القطاعية إلى المستويات المستهدفة.
- **مرحلة التحول (2020–2025)** :تهدف إلى تمكين الاقتصاد من استدراك ما فاته من قدرات.
- **مرحلة الاستقرار (2026–2030)**: يُستغل فيها ما تراكم من قدرات ومكاسب لضمان استقرار الاقتصاد الوطني .

لتنفيذ النموذج التنموي الجديد، ستعتمد الحكومة على ثلاثة مسارات رئيسية:

1. **تحفيز ديناميكية القطاعات الاقتصادية:**

يتمثل الهدف في تنمية قطاعات جديدة تحل محل المحروقات وقطاعي البناء والأشغال العمومية، وذلك بتسريع النمو الاقتصادي. وتسعى الجزائر لرفع مساهمة الصناعة خارج المحروقات إلى 10% من القيمة المضافة بحلول 2030، مع تسجيل معدلات نمو تتراوح بين 6.5% و7.4% في قطاعات الخدمات، في حين ستتراجع حصة الأشغال العمومية لصالح صناعات الذكاء التي يُتوقع أن تنمو بنسبة 1.7% خلال الفترة المرجعية.

2. **تعزيز نظام الاستثمار:**

لتحقيق التحول الهيكلي، يجب ربط نمو القطاعات غير النفطية بزيادة إنتاجية رأس المال. ويتطلب ذلك رفع الإنتاجية الكلية للعوامل، مع التركيز على القطاعين العام والخاص. كما سيُعتمد تدخل تدريجي عبر الميزانية ابتداءً من 2025 لتقليص نفقات التجهيز، مع إنشاء نظام وطني للاستثمار في البنية التحتية من خلال شراكات بين القطاعين العام والخاص. ويشمل هذا:

- تحرير الاستثمار الخاص في القطاعات المولدة النمو.
- تبني سياسة فعالة للتحول التكنولوجي وتعزيز العلاقة بين الجامعة والمؤسسة.

3.تحقيق الاستدامة الخارجية :

في ظل تنويع الاقتصاد وتسارع النمو خارج المحروقات، ستواكب الواردات وتيرة نمو الناتج الداخلي الخام المتوقع أن يبلغ 7.4% سنويًا، بينما ستظل الصادرات مرتبطة بالمحروقات بمعدل نمو 3% خلال السنوات الأولى. ولتحقيق التوازن، سيُعتمد على تحسين كفاءة الطاقة وتطوير مصادر الطاقة المتجددة لتوفير فائض من الطاقة الأحفورية القابلة للتصدير، بالتوازي مع تسريع تصدير المنتجات الزراعية، الصناعية، والخدماتية. ويُتوقع أن تصبح وتيرة الصادرات خارج المحروقات واستيراد المواد الطاقوية غير قابلة للتحمل ابتداءً من 2020.بالاضافة الى ما سبق يمكن اضافة مايلي :

-**تفعيل دور القطاع الخاص:** يلعب القطاع الخاص دورًا رئيسيًا في التنمية الاقتصادية بفضل خصائصه مثل المبادرة، والإبداع، والابتكار، والقدرة على المنافسة. وقد أدى ذلك إلى التوجه نحو الخصخصة لتعزيز كفاءة الاقتصاد الوطني، عبر تحويل الموارد من القطاع العام إلى الخاص. يتميز القطاع الخاص بتركيزه على تحقيق الربح، وكفاءته العالية في إدارة الموارد، وقدرته على رفع الإنتاجية من خلال تحفيز الكفاءات، وروحه الابتكارية. وتهدف الخصخصة إلى تنشيط المنافسة، تحسين الأداء والكفاءة، وخفض العجز المالي الحكومي، مع تحسين ميزان المدفوعات عبر تدفق الموارد الخارجية. فتح المجال للقطاع الخاص يسمح للدولة بالتركيز على القطاعات الحيوية كالأمن والدفاع وتوجيه مواردها لدعم التعليم والصحة. **(اوكيل، 2015-2016، صفحة 152)**

- **الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة:** تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورًا محوريًا في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال توسيع القاعدة الإنتاجية، وتحقيق التكامل الصناعي، ومعالجة مشكلات البطالة والفقر وتسهم هذه المؤسسات في بناء شبكة أعمال قوية تدعم الشركات الكبرى وتزوّدها بالاحتياجات اللازمة، مما يساهم في تنمية مختلف القطاعات إلا أن هذا الأمر لا ينطبق على الجزائر. ومن أجل تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتعين العمل على :

- ✓ تسهيل إجراءات المصارف وضمان فرص واسعة للحصول على القروض من خلال التعاملات الخاصة بالأفراد.
- ✓ خلال تعزيز الإمكانيات الفنية ووسائل الإنتاج، نعمل على بناء شبكة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تتمتع بالتنافسية والكفاءة في السوق المفتوح.
- ✓ تحديث المعدات والتجهيزات بهدف تعزيز الكفاءة الإنتاجية وتقليل النفقات إلى أدنى حد ممكن.
- ✓ وضع نظم الجودة : وهذا يعني استخدام تقنيات مختلفة لضمان جودة المنتجات ومطابقتها للمواصفات العالمية، والحصول على شهادات إيزو.
- ✓ الشراكة والتحالف والاندماج: اكتساب الخبرات وتبادل التجارب والاستفادة منها.(**السعيد، 18 و 19 افريل 2012، الصفحات 9-10**)

المبحث الثاني : النمذجة القياسية لتقلبات أسعار النفط على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1995-2023

من اجل تحديد اثر اسعار النفط على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1995-2023 قمنا باستخدام احدى الطرق القياسية الملائمة لهذا الغرض وحتى يتسنى لنا تطبيق هذه الطريقة سوف نمر بعدة خطوات وهي مذكورة بدقة في هذا المبحث .

المطلب الأول : الطريقة و أدوات الدراسة

يتم في هذا المطلب التطرق إلى الطريقة المستخدمة، وكذا تحديد متغيرات الدراسة والنموذج المعتمد بالإضافة إلى التعريف بالمنهجية المستخدمة في الدراسة حيث تمت معالجة البيانات باستخدام برنامج EXCEL2010 وتحليلها باستخدام البرنامج القياسي الاقتصادي EVIEWS09 واعتمدنا في هذا على منهج الحدود للتكامل المشترك المستند على نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية ARDL حيث لا يشترط في هذا النموذج أن تكون المتغيرات مستقرة من نفس الدرجة.

الفرع الأول :اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

يُستخدم اختبار ديكي–فولر البسيط (DF) الذي قدمه ديكي وفولر سنة 1979، للتحقق من وجود جذر الوحدة في السلاسل الزمنية، أي لفحص ما إذا كانت السلسلة الزمنية مستقرة أم لا.

- الفرضية العدمية :(H_0) السلسلة الزمنية غير مستقرة (تحتوي على جذر الوحدة)

- الفرضية البديلة :(H_1) السلسلة الزمنية مستقرة لا تحتوي على جذر الوحدة

يتم رفض الفرضية العدمية إذا كانت القيمة المحسوبة للإحصائية T أقل من القيمة الحرجة، مما يشير إلى أن السلسلة الزمنية ساكنة من المهم الإشارة إلى أن توزيع هذه الإحصائية لا يتبع التوزيع الطبيعي، بل يستند إلى جداول خاصة طورها ديكي وفولر، لذلك لا يمكن الاعتماد على القيم الحرجة التقليدية. عند إجراء الاختبار، يجب اختيار عدد الفجوات (**K**) المناسبة في النموذج لتجنب مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي، وغالبًا ما يُستخدم معيار أكايكي لتحديد العدد الأمثل من الفجوات.

الفرع الثاني :التعريف بنموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة

تُعدّ منهجية ARDL الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة من أبرز الأساليب الحديثة في الاقتصاد القياسي، وتُستخدم بشكل خاص لتحليل العلاقة التكاملية بين المتغير التابع والمتغيرات التوضيحية على المدى القصير والطويل. كما تساعد هذه المنهجية في تقدير مدى تأثير كل متغير مستقل على المتغير التابع. وما يميز منهجية ARDL عن الأساليب التقليدية لاختبار التكامل المشترك مثل أسلوب Granger–Engel (1987)، وأسلوب Johansen، واختبار التكامل المشترك في نموذج VAR، يتمثل في النقاط التالية:

- ✓ لا تشتط ARDL أن تكون جميع المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة، حيث يمكن استخدامها عندما تكون المتغيرات من الدرجة الأولى I(1)، أو الدرجة الصفرية I(0)، او مزيجًا من الاثنين. لكنها لا تصلح في حال وجود متغيرات متكاملة من الدرجة الثانية I(2).
- ✓ تعتبر مناسبة جدًا للعينات الصغيرة، نظرًا لفعاليتها وكفاءتها العالية في هذه الحالات.
- ✓ تتيح تقديرات غير متحيزة لمعاملات النموذج في الأجل الطويل.

وتتلخص منهجية ARDL في إتباع الخطوات التالية :

- ✓ إختبار استقرارية السلاسل الزمنية.
- ✓ تقدير النموذج بطريقة ARDL.
- ✓ إختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود.
- ✓ تقدير النموذج في الأجل الطويل بإستخدام نموذج ARDL .

- ✓ تقدير النموذج في الأجل القصير أي تقدير صيغة حد تصحيح الخطأ .
- ✓ إختبار الإستقرار الهيكلي لمعلمات النموذج المقدر.

الفرع الثالث : التعريف بمتغيرات الدراسة

المتغير التابع :هو المتغير الذي تتحدد قيمته تبعًا لمقدار ما تحتويه من متغيرات أخرى تُدعى بالمتغيرات المستقلة، وهو كالأتي :

- ➢ DVER مؤشر التنويع الاقتصادي ويعرف على انه المؤشر الذي يحدد مدى تنوع اقتصاد بلد ما من حيث مصادر الدخل، وخاصة تنوع القطاعات الاقتصادية المساهمة في PIB.

الشكل(04-01):تطور مؤشر التنويع الاقتصادي

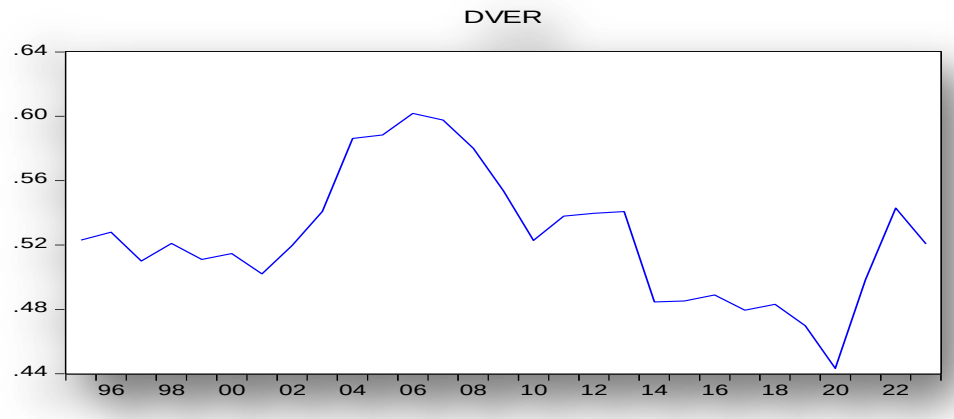

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 09

المتغيرات المستقلة : هي المتغيرات التي تؤثر في المتغير التابع ولا تتأثر بقيمة المتغيرات الأخرى وهي كالأتي :

- ➢ VAAGR القيمة المضافة للقطاع الزراعي هي مقدار ما يضيفه القطاع الزراعي من ثروة إلى الاقتصاد.

الشكل(04-02) :تطور القيمة المضافة لقطاع الزراعة

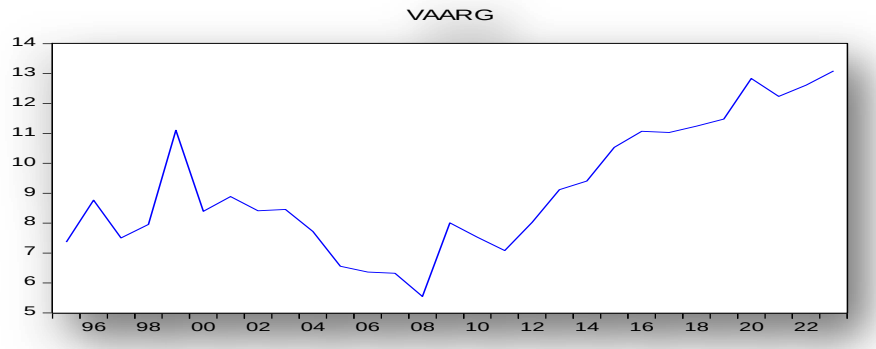

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 09

- VAIND القيمة المضافة للقطاع الصناعي هي مقدار ما يضيفه القطاع الصناعي من ثروة إلى الاقتصاد.

الشكل(04-03) :تطور القيمة المضافة لقطاع الصناعة

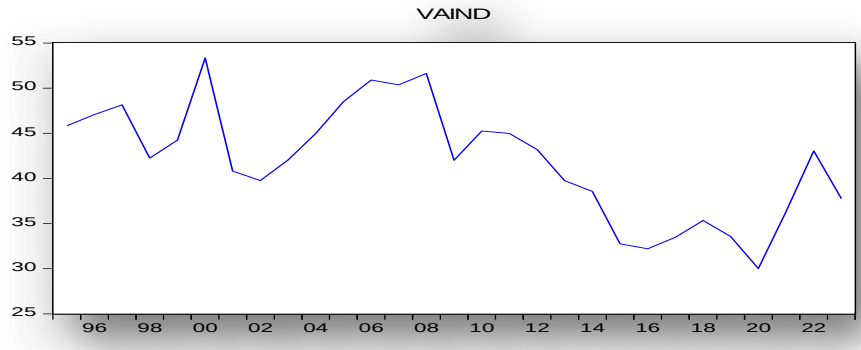

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 09

- POIL أسعار النفط هي القيمة السوقية لبرميل النفط الخام في الأسواق العالمية

الشكل(04-04): تطور أسعار النفط

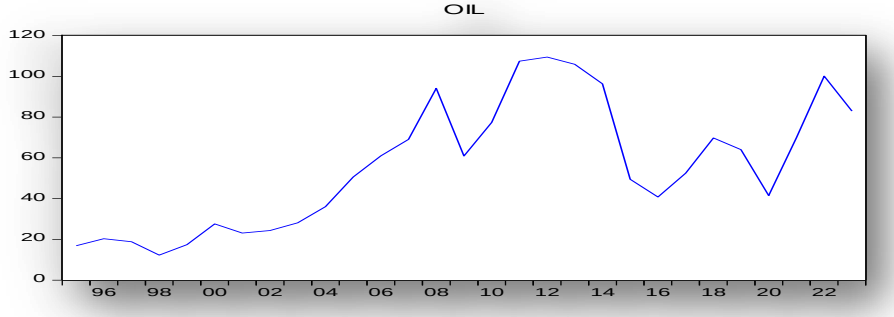

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 09

المطلب الثاني: الأدوات الإحصائية و الاختبارات القياسية المستخدمة في معالجة البيانات

الفرع الأول: دراسة الاستقرارية :

وتعتمد الدراسة القياسية في بياناتها على الإحصاءات المنشورة من طرف البنك الدولي للفترة 1995-2023

أما فيما يخص متغيرات الدراسة فتشمل كل من مؤشر التنويع الاقتصادي كمتغير تابع والمتغيرات المستقلة المتمثلة في القيمة المضافة للقطاع الفلاحي والقيمة المضافة للقطاع الصناعي وأسعار النفط، وهي الممثلة في المعادلة التالية:

$$DVER_t = \alpha + \alpha 1\ POIL_t + \alpha 2\ VAARG_t + \alpha 3\ VAIND_t + \varepsilon t$$

أحد الشروط الضرورية للتكامل المتزامن هو أن تكون السلاسل الزمنية مستقرة لذا تم اعتماد اختبار ADF (Augmented Dickey-Fuller) لإجراء اختبار الاستقرارية الموضح في نتائج الجدول أسفله.

الجدول(05-01) : نتائج اختبار الاستقرارية

المتغيرات	عند المستوى	عند الفرق الأول
DVER	0.2034	0.0000
POIL	0.4177	0.0008
VAAGR	0.0096	-
VAIND	0.2773	0.0000

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات EVIEWS 09 الملحق 05

تفسير النتائج :

الفرضية العدمية: وجود جذر الوحدة في قيم السلسلة الزمنية سلسلة زمنية غير مستقرة

الفرضية البديلة: عدم وجود جذر الوحدة في قيم السلسلة الزمنية سلسلة زمنية مستقرة

من خلال دراسة الاختبار نلاحظ وجود خليط في استقرارية المتغيرات بين المستوى والفروقات الأولى حيث نجد جميع المتغيرات مستقرة عند الفروقات الأولى لان الاحتمالات اصغر من مستوى المعنوية 5 % وبالتالي نختار الفرضية البديلة التي تنص على استقرارية السلسة الزمنية أي عدم ووجود جذر الوحدة ما عدا المتغير المستقل القيمة المضافة للقطاع الزراعي التي استقرت عند المستوى مع تحقق شرط عدم وجود متغيرات مستقرة من الدرجة الثانية وبالتالي نقوم بتقدير النموذج بطريقة الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية ARDL .

الفرع الثاني :تقدير النموذج بطريقة الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة :

نقوم بالتقدير على اساس اختبار المعنوية الكلية للنموذج حيث نعتمد على معامل التحديد الذي يحلل نسبة ما تفسره معادلة الانحدار من التغير الإجمالي في النموذج وكذا اختبار فيشر الذي يستخدم لغرض معرفة ما إذا كان النموذج قابل للتنبؤ بقيم المتغير التابع ويعتمد على فرضيتين العدمية تنفي معنوية العلاقة بين المتغيرات ككل أما الفرضية البديلة فهي العكس وحسب مخرجات الجدول:

يتضح أن قيمة معامل التحديد الذي يختبر جودة التوفيق أو المقدرة التفسيرية للنموذج مساوية إلى 0.8166 هذا يدل على وجود اتجاه خطي عام وقوي للسلسلة محل الدراسة يعني ان المتغيرات المستقلة تفسر ما قيمته 81.66 % من التغيرات التي تحصل في المتغير التابع

قيمة دربن واتسون مساوية إلى 2.3127 تبين عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء وبالتالي الأخطاء غير مرتبطة مع بعضها البعض

إحصائية فيشر والتي تعبر على صلاحية النموذج وقدرته على التنبؤ فقد تم تأكيد هذه الفرضية من خلال قيمته التي قدرت ب 25.6061 وباحتمال يقدر ب 0.000000 وهو أقل من p=0.05 وبالتالي النموذج مقبول إحصائيا.

الفرع الثالث :اختبار حدود التكامل المشترك (Bounds test)

يهدف الاختبار إلى تقييم مدى وجود علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات ضمن إطار نموذج UECM. وقد قدم "PESARAN" وآخرون منهجًا حديثًا لاختبار هذه العلاقة التوازنية بين المتغيرات باستخدام نموذج تصحيح الخطأ. تُعرف هذه الطريقة باسم "اختبار الحدود" (APPROACH TESTING BOUNDS)، والتي تعتمد على إحصائية F من خلال اختبار Wald حيث يتم اختبار

- فرضية العدم: التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، مما يعني غياب علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من المتغير المفسر الى المتغير التابع .
- الفرضية البديلة: وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج أي وجود علاقة طويلة الاجل تتجه من المتغير المفسر الى المتغير التابع.

الجدول رقم(05-02): نتائج اختبار الحدود The Bound Test

إحصائية الاختبار	قيمة الإحصائية	عدد المتغيرات
إحصائية فيشر	10.85433	3
القيم الحرجة للاختبار		
مستوى المعنوية	الحد الأدنى(0)I	الحد الأعلى(1)I
10%	2.37	3.2
5%	2.79	3.67
2.5%	3.15	4.08
1%	3.65	4.66

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق 05

نلاحظ من خلال النتائج الموضحة في الجدول ان القيمة الاحصائية لفيشر اكبر من القيم الجدولية للحد الاعلى عند جميع مستويات المعنوية وعليه نقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة تكامل مشترك أي وجود علاقة طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة تتجه من المتغير المستقل الى المتغير التابع .

المطلب الثالث: تقدير نموذج تصحيح الخطأ الغير مقيد

يتم فيها تقدير كل من العلاقتين القصيرة والطويلة من اجل اثبات وجود علاقة طويلة الاجل وإمكانية تصحيح الخطأ من الاجل القصير الى الاجل الطويل كما يلي :

الفرع الاول: ديناميكية المدى الطويل

بعد التحقق من وجود علاقة طويلة الأمد بين المتغير التابع المتمثل في مؤشر التنويع الاقتصادي والمتغيرات المستقلة تحصلنا على معادلة التوازن للأجل الطويل المبينة كما يأتي:

EC = DVER- (-0.0011*POIL + 0.0029*VAAGR -0.0007*VAIND + 0.8689)

من خلال المعادلة اعلاه المتحصل عليها من الملحق رقم 08 نلاحظ ان:

- ان معلمة اسعار النفط سالبة ومعنوية وهذا يدل على وجود علاقة عكسية بين اسعار النفط ومؤشر التنويع الاقتصادي في المدى الطويل أي كلما زادت اسعار النفط بوحدة واحدة 01% ينخفض مؤشر التنويع الاقتصادي ب 0.0011 % وهذا يدل على التاثير السلبي لارتفاع أسعار النفط على التنويع الاقتصادي حيث تؤدي زيادة اسعار النفط الى زيادة الايرادات الامر الذي يدفع بالتخلي بصورة غير مباشرة على برامج التنويع الاقتصادي.
- معلمة القيمة المضافة للقطاع الزراعي موجبة وغير معنوية أي وجود علاقة طردية بين القيمة المضافة للزراعة ومؤشر التنويع الاقتصادي أي كلما زادت القيمة المضافة للقطاع الزراعي ب 1% يزداد مؤشر التنويع الاقتصادي ب 0.0029 % ولكن تبقى هذه النسبة ضئيلة جدا بالمقارنة مع الموقع الاستراتيجي للجزائر والموارد الطبيعية التي تزخر بها.
- معلمة القيمة المضافة للقطاع الصناعي سالبة وغير معنوية دلالة على وجود علاقة عكسية بين القيمة المضافة للقطاع الصناعي ومؤشر التنويع الاقتصادي أي كلما زادت القيمة المضافة للقطاع الصناعي بوحدة واحدة 01% ينخفض مؤشر التنويع الاقتصادي ب 0.0011 % وهذه النتيجة لا تعكس النظرية .

الفرع الثاني: ديناميكية المدى القصير

يتضح من خلال الملحق رقم 09 ان معامل تصحيح الخطأ سالب (0.7131-) ومعنوي عند 05% مما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين المتغيرات المدروسة ويوضح معامل تصحيح الخطأ ان الاختلالات قصيرة الاجل في مؤشر التنويع الاقتصادي يمكن تصحيحها باتجاه العلاقة طويلة الاجل عند حدوث اي تغيرات او صدمات في المتغيرات التفسيرية بالتالي هناك امكانية تصحيح الخطأ والعودة الى الوضع التوازني خلال سنة ونصف .

الفرع الثالث: الاختبارات التشخيصية

نقوم بهذه الاختبارات من اجل التأكد من ان النموذج المقدر لا يعاني من مشاكل القياس من خلال اجراء مجموعة الاختبارات التالية :

ا-اختبار الارتباط الذاتي(التسلسلي):

الجدول رقم (05-03): نتائج اختبار الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Correlation LM Test			
F-statistic	2.550931	Prob. F(2.21)	0.1019
Obs*R-squared	0.472871	Prob.Chi-square(2)	0.1064

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق 10

أظهرت نتائج اختبار Test LM Correlation Serial Godfrey-Breusch أن قيمة احتمالية Prob. F(2.21) = 0.1019 اكبر من مستوى المعنوية 5% ومنه نقبل الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود مشكل الارتباط الذاتي (التسلسلي) بين الاخطاء العشوائية، أي النموذج المقدر لا يحتوي على مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي.

ب-اختبار التوزيع الطبيعي

اختبار التوزيع الطبيعي Normality Test لبواقي ما يعرف باختبار Bera& Jarque 1987, والقيمة الاحتمالية (Bera-Jarque) بلغت (0.4227) =Probability وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%، ومنه نقبل الفرضية العدمية التي تنص أن بواقي معادلة الانحدار تتبع التوزيع الطبيعي، كما هو موضح في الملحق رقم 11.

ج- اختبار فرضية عدم تباين حد الخطأ العشوائي

الجدول(05-04): نتائج اختبار عدم تباين حد الخطأ العشوائي

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	2.559694	Prob.F(1.25)	0.1222
Obs*R-squared	2.507711	Prob.Chi-square(1)	0.1133

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق 12

تشير نتائج (Heteroskedasticity Test: ARCH) ان القيمة الاحتمالية Prob.F(1.25)=0.1222 اكبر من مستوى المعنوية 05 % ومنه نقبل الفرضية العدمية التي تنص على ثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر.

د-نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج ARDL

لكي نتأكد من خلو المعطيات المُستعملة في هذه الدراسة من وجود أي تعديلات هيكلية فيها لا بُد من استعمال أحد الاختبارات المناسبة لذلك مثل :المجموع التراكمي للبواقي المعادة (cusum) وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة (cusum of squares) يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المُقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة إذا وقع الشكل البياني لاختبارات كل من(CUSUM و Squares of CUSUM) داخل الحدود الحرجة عند مستوى 5% وعلى ضوء معظم هذه الدراسات طبقنا اختبارات CUSUM و Squares of CUSUM التي اقترحها كل من Dublin و Evan سنة 1951 و Brown .

يتبيّن من خلال –الملحق 13–أن المعاملات المُقدرة لنموذج ARDL المستعمل مستقر هيكليًا خلال الفترة محل الدراسة مما يؤكد وجود استقرار بين متغيرات الدراسة وانسجام في النموذج بين نتائج تصحيح الخطأ في المدى القصير والطويل حيث وقع الشكل البياني لإحصاء الاختبارين المذكورين لهذا النموذج داخل الحدود الحرجة .

خلاصة الفصل الثاني:

تُعتبر تذبذبات أسعار النفط من أبرز الصعوبات الاقتصادية التي تواجه الجزائر، خاصةً في ظل اعتمادها الزائد على العائدات النفطية كمورد أساسي للدخل الوطني والصادرات.

وفي هذا الإطار، شكّل الاعتماد الكبير على النفط عقبة رئيسية أمام مساعي تنويع القاعدة الاقتصادية، حيث منعت العوائد النفطية المرتفعة دون تطوير قطاعات إنتاجية بديلة مثل الزراعة، الصناعة. ونتيجة لذلك ظل الاقتصاد الجزائري محصورا ضمن ما يُعرف بـ"الدائرة النفطية"، دون تحقيق تقدم ملحوظ نحو تنويع اقتصادي فعال وشامل.

وقد أظهرت نتائج الدراسة القياسية، التي شملت الفترة الممتدة من 1995 إلى 2023، وجود علاقة عكسية طويلة الأجل بين أسعار النفط ومؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر. حيث يلاحظ أن ارتفاع أسعار النفط يقترن غالبا بتراجع في الجهود المبذولة لتنويع الاقتصاد في حين قد يشكل انخفاض الأسعار محفزا لتحريك تلك الجهود، وإن كان ذلك في الغالب يتم بصورة متأخرة أو غير فعالة .

خاتمة

خاتمة:

يُعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصادًا يعتمد بشكل كبير على العائدات النفطية، حيث تشكل هذه الأخيرة الدعامة الأساسية للموازنة العامة وعمود الصادرات ومحرك النشاط الاقتصادي والنمو .لقد ادى اعتماد الجزائر الكبير على النفط كمصدر دخل وحيد، إلى حدوث اختلالات كبيرة وتشوهات في هيكل اقتصادها الوطني، مما جعله عرضة لتقلبات أسعار النفط التي أصبحت العامل الأساسي المؤثر في استقراره ومؤشراته .

في ظل هذه الظروف، يتعين على الاقتصاد الوطني الجزائري أن يعتمد التنويع الاقتصادي بعد سنوات عديدة من الاعتماد على النفط. لذا ينبغي على الجزائر تكريس جهود كبيرة لتفعيل استراتيجية التنويع الاقتصادي وجعلها وسيلة للتحرر من الاعتماد المطلق على قطاع المحروقات، وكذلك لحماية نفسها من تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية وذلك من خلال تطبيق سياسات وإجراءات فعالة.

اختبار صحة الفرضيات:

– أثبتت نتائج الدراسة القياسية صحة الفرضية الاولى أي ان هناك علاقة عكسية بين أسعار النفط ومؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر في المدى الطويل أي كلما زادت اسعار النفط بوحدة واحدة 01% ينخفض مؤشر التنويع الاقتصادي ب 0.0011 % حيث تؤدي زيادة أسعار النفط الى زيادة الإيرادات العامة، بشكل كبير مما يقلل من الحاجة الملحة لتطوير قطاعات اقتصادية بديلة .هذا السياق يفضي إلى نوع من « الاستقرار المالي » الذي يحفز على التمسك المستمر بالإيرادات النفطية، وبالتالي يؤجل أو يتجاهل استراتيجيات التنوع الاقتصادي، وعلى العكس عندما تتراجع أسعار النفط تواجه الدولة ضغوطا مالية قوية تدفعها للبحث عن مصادر أخرى للدخل مما يعطي دفعة رمزية لجهود التنويع .ومع ذلك فإن هذه المساعي غالبًا ما تُجابه بعقبات مؤسساتية وهيكلية تجعلها غير مجدية أو ذات تأثير محدود.

– أثبتت نتائج الدراسة القياسية صحة الفرضية الثانية أي وجود علاقة طويلة الاجل بين اسعار النفط ومؤشر التنويع الاقتصادي وهذا ما يوضحه اختبار bound test الذي اكد وجود هذه العلاقة فباعتبار النفط المورد الرئيسي والدائم في اقتصاد الجزائر نجد ان التغيرات التي تطرأ على اسعاره في الاسواق العالمية تلعب دور فعال في التاثير على مبادرة الدولة في التنويع الاقتصادي في المدى الطويل .

خاتمة

نتائج الدراسة:

من خلال بحثنا لهذا الموضوع، توصلنا لسلسلة من النتائج يمكن صياغة أبرزها على الشكل التالي:

– لا يزال القطاع النفطي يشكل أحد العناصر الأساسية للناتج الداخلي الخام في الجزائر، ويعتبر النفط منتجًا استراتيجيًا يحتل مكانة مهمة في الاقتصاد العالمي نظرًا للخصائص القيمة التي يتمتع بها.

– يساهم التنوع الاقتصادي في القطاعات الاقتصادية على تقليل مخاطر الانكشاف الاقتصادي الناتج عن الاعتماد على سلعة تصديرية واحدة بدلاً من قاعدة صادرات متنوعة.

– لن يُحقق هدف التنويع الاقتصادي في الجزائر إلا من خلال تنفيذ تغييرات هيكلية جذرية وتخصيص عائدات النفط للقطاعات التي تسهم في توليد قيمة مضافة للاقتصاد الوطني.

– وجود علاقة تكامل طويلة الأجل بين متغيرات النموذج .

– وجود علاقة طردية بين القيمة المضافة للزراعة ومؤشر التنويع الاقتصادي بينما لكل من اسعار النفط والقيمة المضافة للقطاع الصناعي تأثير سلبي على مؤشر التنويع الاقتصادي .

توصيات الدراسة:

– تعزيز سياسات التنويع الاقتصادي: من الضروري وضع سياسات واضحة وطويلة الأمد للحد من الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للاقتصاد. يجب دعم القطاعات الإنتاجية مثل الزراعة، الصناعة التحويلية، السياحة، والاقتصاد الرقمي.

– تحسين مناخ الاستثمار: يتعين تبسيط الإجراءات الإدارية والضريبية، بالإضافة إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال تقديم الحوافز وضمان الاستقرار القانوني.

– تطوير رأس المال البشري: الاستثمار في التعليم والتكوين المهني بما يلبي حاجات سوق العمل المتغير

– تعزيز الصادرات خارج المحروقات: ينبغي دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحفيزها على التوجه نحو الأسواق الخارجية.

خاتمة

افاق الدراسة :

من خلال تحليل « تأثير تقلبات أسعار النفط على التنوع الاقتصادي في الجزائر – دراسة قياسية للفترة 1995–2023 »، ظهرت العديد من النقاط البحثية التي تستحق الدراسة المتعمقة في المستقبل، خصوصًا من منظور تطبيقي وإحصائي .في هذا الإطار، يمكن أن يُنظر في التوجه نحو النقاط التالية:

– دراسة تأثير المتغيرات الاقتصادية الكبرى (مثل التضخم، سعر الصرف، والإنفاق الحكومي) على تنوع الاقتصاد.

– دراسة تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تعزيز القطاعات غير النفطية.

– دراسة تأثير تقلبات أسعار النفط على سوق العمل في القطاعات البديلة للوقود.

– إجراء مقارنة بين تجربة الجزائر وتجارب دول أخرى غنية بالنفط في مجال تنويع الاقتصاد مثل النرويج والسعودية والإمارات.

قائمة المراجع

1-المراجع باللغة العربية:

❖ الكتب:

1- حمد بن محمد ال الشيخ. (2007). اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئة (الطبعة الاولى). الرياض: مكتبة العبيكان

2- سالم عبد الحسن راسن. (1999). اقتصاديات النفط (الطبعة الاولى). ليبيا: الجامعة المفتوحة.

3- غازي عثمانين. (2016). اساسيات تكنولوجيا النفط. الجزائر: المجلس الاعلى للغة العربية.

4- فتحي سيد احمد الخولي. (1997). اقتصاد النفط (الطبعة الاولى). المملكة العربية السعودية -جدة-: زهران للنشر والتوزيع

5- حمد احمد الدوري. (1983). محاضرات في الاقتصاد البترولي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجزائرية.

6- حمد خيتاوي. (2010). الشركات النفطية متعددة الجنسيات وتاثيرها في العلاقات الدولية. سوريا -دمشق -: دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع.

7- هاشم حسين علوان، وعبد الله جاسم محمد. (2003). اقتصاديات الموارد الطبيعية (الطبعة الاولى). بغداد: دار الحكمة للطباعة والنشر .

8- حافظ البرحاس. (2000). الصراع الدولي على البترول العربي (الطبعة الاولى). لبنان: بيسان للنشر والطباعة .

❖ الاطروحات و المذكرات :

1- عبادة عبد الرؤوف. (06 07, 2011). محددات سعر نفط منظمة اوبك واثاره على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية 1970-2008(شهادة ماجيستر). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ورقلة: جامعة قاصدي مرباح.

2- ابراهيم بلقلة. (2014-2015). سياسات الحد من الاثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات اسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الاشارة الى حالة الجزائر، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد المال

والاعمال، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر .

3- عيسى مقلد. (2007-2008). قطاع المحروقات في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية . مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر .

4- وهيبة مدشن. (2005). اثر تغيرات اسعار البترول على الاقتصاد العربي . رسالة ماجيستير (غير منشورة) . كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير : جامعة الجزائر .

❖ **المجلات :**

1- احمد الحمزة، وامين البار. (13 04, 2022). العوامل والاليات المؤثرة في تحديد اسعار النفط. مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 09، (العدد 01)، الصفحات 1100-1099.

2- احمد ضيف ، واحمد عزوز. (2018). واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا المجلد 14، (العدد 19)، الصفحات 13-36.

3- بشير هادي عودة الطائي. (2021 06, 24). دور وأهمية التنويع الاقتصادي في العراق (الشروط وآليات القياس) " دراسة كمية للسنوات 2003 – 2019. مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 17، (العدد 26)، الصفحات 47-64.

4- بن علي بلعزوز، ودليلة ضالع. (بلا تاريخ). ازمات واتجاهات السياسة المالية في الجزائر. مجلة الحقوق والعلوم الانسانية –دراسات اقتصادية–، المجلد 28، (العدد 01)، الصفحات 193-212.

5- سعود غالي صبر، وعمر رشيد. (2022). لمحة تاريخية عن تطور مراحل تسعير النفط للمدة 1859-2020. مجلة كردستان للبحوث الإستراتيجية، الصفحات 101-164.

6- سمير بن عبد العزيز، والعيد طاهري. (02 10, 2023). اثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي الجزائري خلال الفترة 1990-2021. مجلة مجاميع المعرفة، المجلد09، (العدد 02)، الصفحات 141-158.

7- عبد الحميد بلبالي، واسماء بللعماء. (2024). تشخيص واقع التنويع الاقتصادي في الاقتصادات العربية المصدرة للنفط -اشارة الى الجزائر-. مجلة الدراسات البيئية والتنمية المستدامة، المجلد03، (العدد01)، الصفحات 09-33.

8- محمد بن بوزيان، وعبد الحميد لخديمي. (2012). تغيرات سعر النفط و الاستقرار النقدي في الجزائر (دراسة تحليلية قياسية). مجلة اداء المؤسسات الجزائرية، المجلد02، الصفحات 185-199.

9- موسى باهي، وكمال رواينية. (12, 2016). التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية : حالة البلدان العربية المصدرة للنفط. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، (العدد05)، الصفحات 133-152.

10- نجاة كورتل. (12, 2019). الاقتصاد الجزائري بين واقع الاقتصاد الريعي ورهانات التنويع الاقتصادي-دراسة تطبيقية لحساب مؤشر هيرفندال هيرشمان للفترة 2011-2017. مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، (العدد 52)، الصفحات 01-20.

11- نور الهدى دحماني، وشريفة العابد برينيس. (20 04, 2020). أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري: نحو ضرورة التنويع الاقتصادي. مجلة ابحاث اقتصادية معاصرة، المجلد 03، (العدد01)، الصفحات 17-32.

12- نورة بوعلاق، سمير ايت يحيى، ومشير الوردي. (06, 2022). دور التنويع الاقتصادي في توجيه مسار الاقتصاد الجزائري في ظل التنمية المستدامة-دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2019 باستعمال مؤشر هيرشمان هيرفندال. مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الاعمال، المجلد 05، (العدد 01)، الصفحات 333-352.

13- احمد عزوز، واحمد ضيف. (29 10, 2018). واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر والية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد14، (العدد 19)، الصفحات 13-36.

14- العيسى علي، وبلال شيخي. (12, 2017). الاهمية الاستراتيجية للبترول الجزائري. مجلة العلوم الادراية والمالية، المجلد 01، (العدد01)، الصفحات 217-225.

15- أوزال عبد القادر، وثورية الماحي. (2020). انعكاس سياسة التمويل الزراعي على أداء القطاع الزراعي في الجزائر في الفترة 2000-2018. مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 16، (العدد23)، الصفحات 229-244.

16- بن رمضان انيسة. (بلا تاريخ). قطاع الطاقة في الجزائر بين حتمية نضوب البترول. المجلة الجزائرية للقانون المقارن واستخدام الطاقات البديلة ،(العدد02)، الصفحات 183-219.

17- بولرباح بوخاري، عبد القادر بادن، ومحمد بن مريم. (31 12, 2024). تقدير أثر تقلبات أسعار النفط على حجم الصادرات والواردات بالجزائر للفترة 1980-2023 :دراسة قياسية باستخدام نموذج تصحيح الخطاECM. مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد11، (العدد 01)، الصفحات 596-613.

18- توفيق كريمة، طه ياسين مرباح، ومديحة مرباح. (06, 2021). القطاع الصناعي في الجزائر كالية للتنويع الاقتصادي. مجلة معارف، المجلد 16، (العدد 01)، الصفحات 275-290.

19- دحماني عزيز، وخديجة العرابي. (01 09, 2017). دور القطاع الفلاحي في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر-زراعة التمور نموذجا-. مجلة الاقتصاد وادارة الاعمال، المجلد 01، (العدد04)، الصفحات 20-39

20- زحافي عدة، محمد مناد، وعيسى بوعلام. (15 06, 2019). اثر تقلبات اسعار النفط على الموازنة العامة في الجزائر . مجلة اقتصاد المال والاعمال، المجلد 04، (العدد01)، الصفحات 111-124.

21- ضيف أحمد، وياسين بوعيدلي. (2018). نحو نموذج تنموي قائم على التنويع الاقتصادي بالجزائر للتخلص من التبعية النفطية. مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، (العدد08)، الصفحات 148-160.

22- عائشة عميش، و وهيبة سراج. (06, 2022). قياس وتحليل اثر تقلبات أسعار النفط على النمو االقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1986-2019) باستخدام نموذج ARDL. مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 07، (العدد01)، الصفحات 81-95.

23- عيساوي سهام، فطوم حوحو، وخولة بن دادة. (06, 2017). سياسات التنويع الاقتصادي في الجزائر. مجلة الاصيل للبحوث الاقتصادية والادارية، (العدد 01)، الصفحات 347-336.

24- فاتح حركاتي، والوكيل نشات. (12, 2018). دور قطاع المحروقات في التنمية الاقتصادية في الجزائر. المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 32، (العدد 02)، الصفحات 421-451.

25- ماجن محمد محفوظ، وخليل عبد القادر. (12, 2022). تاثير الصدمات النفطية على الإيرادات العامة في الجزائر -دراسة تحليلية اقتصادية خلال الفترة 1970-2020. مجلة المعيار، المجلد 13، (العدد 02)، الصفحات 482-495.

26- مفتاح غزال. (18 06, 2020). تاثير تراجع اسعار النفط على التنمية في الجزائر. مجلة دراسات العدد الاقتصادي ، المجلد11(العدد 02)، الصفحات 287-304.

27- الطائي بشير هادي عودة . دور وأهمية التنويع الاقتصادي في العراق (الشروط وآليات القياس) " دراسة كمية للسنوات 2003 – 2019 مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال إفريقيا المجلد 17 (العدد 26) ، سنة 2021 ص 47-64.

28- بوعبدلي ياسين. (17 06, 2023). التبعية المفرطة لقطاع المحروقات في الجزائر واثرها على تدهور المؤشرات الاقتصادية-دراسة تحليلية للفترة (2000--2021). مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، المجلد 16 (العدد 01)، الصفحات 99-116.

❖ **الملتقيات :**

1- احلام هواري، و امين حواس . (14-15 اكتوبر, 2017). تجارب الدول النفطية لتنويع اقتصادياتها والدروس المستفادة لاصلاح الاقتصاد الجزائري. ورقة بحثية قدمت في إطار ملتقى دولي حول :أزمة النفط :سياسات الاصلاح والتنويع الاقتصادي . عنابة، الجزائر: جامعة باجي مختار.

2- دراجي السعيد. (18 و19 افريل 2012). التجربة اليابانية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدروس المستفادة منها الجزائر. الملتقى الوطني حول استراتيجية التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. ورقلة: جامعة قاصدي مرباح.

❖ **مواقع الانترنيت :**

1- حامد عبد الحسين الجبوري. (22 10, 2016). دنيا الوطن. (مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية) تاريخ الاسترداد 10 02, 2025، من التنويع الاقتصادي واهميته للدول النفطية على الموقع :

https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2016/10/22/419423.html

2- حامد عبد الحسين الجبوري. 24-10-2020 . الآثار السلبية للاقتصاديات النفطية -العراق نموذجا- على الرابط https://fcdrs.com/economical/1463 تم الاطلاع عليه 23-02-2025 على الساعة 20 :21.

❖ **المراجع باللغة الاجنبية :**

❖ **Les Livres :**

1- maurle, oel. (2001). pri du petrole. france-paris-: pao.

❖ **Reports:**

1- Hartmann dominik و andreas pyka .(02 ,2013) .Innovation, economic diversification and human development (Working Paper .(Stuttgart ،

Center for Research on Innovation and Services (FZID ،(Germeny: University of Hohenheim.

2- The Oxford institute for energy studies, oil price shocks a measure of the exogenous and endogenous supply shocks of crude oil, university of oxford UK, August 2016 .

الملاحق

الملحق01 : إحصائيات قطاع النفط في الجزائر

السنوات	احتياطي النفط	إنتاج النفط	صادرات النفط	أسعار النفط
1995	9,979	752,5	10240	16,86
1996	10,8	806,7	13375	20,29
1997	11,2	846,1	13889	18,86
1998	11,31	827,3	10213	12,28
1999	11,31	749,6	12522	17,44
2000	11,31	796	22031	27,6
2001	11,31	776,6	19132	23,12
2002	11,31	729,9	18825	24,36
2003	11,8	942,4	24612	28,1
2004	11,35	1311,4	31713	36,05
2005	12,27	1352	46340	50,59
2006	12,2	1368,8	54740	61
2007	12,2	1371,6	60190	69,04
2008	12,2	1356	79298	94,1
2009	12,2	1216	45180	60,86
2010	12,2	1189,8	57090	77,38
2011	12,2	1162	72880	107,46
2012	12,2	1203	73980	109,45
2013	12,2	1203	69649	105,87
2014	12,2	1193	64659	96,29
2015	12,2	1157	38547	49,49
2016	12,2	1146	33396	40,76
2017	12,2	1059	37936	52,51
2018	12,2	1040	41797	69,78
2019	12,2	1023	39012	64,04
2020	12,2	899	25110	41,47
2021	12,2	911	43344	69,89
2022	12,2	944,3	65526	100,08
2023	12,2	918,1	66210	82,95

المصدر : - منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول اوابك على الموقع

https://www.oapecorg.org/ar/Home

- من STATISTA على الموقع http://fr.statista.com/statistiques/564926/prix-annuel-du-petrole-de-i-opep-1960/

الملحق 02 : إحصائيات حول التنويع الاقتصادي في الجزائر

السنوات	VAAG% من PIB	الناتج الداخلي الخام	VAIND% من PIB	مؤشر التنويع الاقتصادي
1995	7.366572333	41764,052	45.83	0,523
1996	8.767707036	46941,496	47.06	0,528
1997	7.505886139	48177,862	48.15	0,51
1998	7.955810142	48177,862	42.25	0,521
1999	11.1069798696683	48187,747	44,239049	0,511
2000	8.39504849504573	60668,59	53,3309697	0,5146889
2001	8.886179657499	68530,84	40,8145903	0,50201193
2002	8.41302644785912	70780,8	39,7667145	0,51965987
2003	8.45671950735323	83179,7	42,0401016	0,54086712
2004	7.72217403415641	85699,148	44,9814633	0,58622931
2005	6.5592713699842	103078,96	48,506836	0,58843872
2006	6.36600271426263	117702,13	50,8913842	0,60183779
2007	6.32601878401142	134460,65	50,3717169	0,59765374
2008	5.54975092049628	170652,42	51,6161712	0,58012015
2009	8.01121741497815	137843,54	42,0128802	0,55363907
2010	7.53171561491377	160577,29	45,2431946	0,52286173
2011	7.08352512171367	200271,85	44,9869856	0,5379581
2012	8.02697167412095	208363,63	43,1950549	0,53975242
2013	9.12007464194984	208718,58	39,7438544	0,54075206
2014	9.40707440856373	213443,1	38,5614138	0,48462217
2015	10.5327896965018	169982,75	32,7565009	0,48523843
2016	11.0683130545794	160295,08	32,205164	0,48890531
2017	11.0318809304784	167515	33,4766949	0,47952258
2018	11.2438301354995	178344	35,3432586	0,4830767
2019	11.4791798857164	177355.42	33,5743212	0,46980162
2020	12.8341693887186	168310.30	30,0235804	0,44331347
2021	12.2354345605089	174032.85	36,3214812	0,49841937
2022	12.6131779036563	173229.857	43,0480575	0,543
2023	13.086784145579	171857.669	37,7570495	0,52071

المصدر : معطيات البنك الدولي https://donnees.banquemondiale.org/

الملحق 03 : مساهمة الجباية البترولية في الايرادات العامة للفترة 1995-2023

السنوات	الايرادات العامة	الجباية البترولية	مساهمة الجباية البترولية %
1995	611,73	336,148	55,94
1996	825,15	507,836	61,57
1997	926,66	570,765	61,59
1998	774,51	378,715	46,1
1999	950,5	560,121	57,6
2000	1578,16	1213,2	76,87
2001	1603,2	1064,9	66,51
2002	1974,4	1238,1	62,86
2003	1974,4	1350	68,37
2004	2297,7	1570,7	68,34
2005	3082,6	2352,7	76,32
2006	3582,3	2799	78,13
2007	3688,5	2769,8	75,82
2008	5190,5	4088,6	78,77
2009	3672,9	2412,7	65,68
2010	4379	2905	66,33
2011	5790,3	3970,9	68,73
2012	6339,3	4184,8	66
2013	5795,4	3579,5	61,73
2014	5738,4	3388,4	59,04
2015	5103,1	2373,5	46,51
2016	5115,1	1781,1	34,85
2017	6047,9	2177	35,99
2018	6826,9	2887,1	42,29
2019	6607,5	2668,5	40,42
2020	5640,9	1921,6	34,06
2021	6586,6	2609,2	39,61
2022	6983,7	2900,2	41,4
2023	7090,2	3120,5	41,9

المصدر:الديوان الوطني للإحصائيات once

- **بنك الجزائر (2005 .2010 .2018 .2021)التقرير السنوي:التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر**

الملحق رقم 04: نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام للفترة (2000-2023)

السنوات	المحروقات	الصناعة خارج المحروقات	الفلاحة	التجارة و الخدمات	البناء و الأشغال العمومية	النقل و الاتصالات
2000	48.36	8.47	8.39	16.52	8.51	8
2001	42.94	9.13	8.88	17.91	9.28	8.80
2002	41.61	9.26	8.41	18.19	10.15	9.35
2003	44.52	8.27	8.45	16.79	9.33	9.09
2004	46.46	7.61	7.72	15.50	8.99	10.05
2005	53.01	6.50	6.65	13.58	7.85	10.02
2006	53.73	6.12	6.36	13	8.31	10.12
2007	52.04	5.97	6.32	13.82	9.12	10.23
2008	54.58	5.58	5.54	13.78	9.34	8.91
2009	39.77	7.08	8.01	18.42	12.42	10.74
2010	43.94	6.39	7.53	17.11	12.37	9.67
2011	46.79	5.85	7.08	16.37	11.19	8.9
2012	44.99	5.84	8.02	16.91	11.73	9.11
2013	39.11	5.96	9.12	18.57	11.68	8.27
2014	35.64	6.32	9.40	19.90	10.62	7.20
2015	25.66	7.27	10.53	23.22	11.13	7.37
2016	23.79	7.48	11.06	23.30	12.87	9.69
2017	24.55	5.22	11.03	23.55	13.08	8.98
2018	27.08	5.37	11.24	23.81	14.16	9.26
2019	26.33	5.49	11.47	23.84	14.95	9.53
2020	23.12	5.55	12.83	24.01	12.25	8.88
2021	24.68	5.68	12.23	24.11	12.30	11.02
2022	25.6	5.72	13.61	24.18	15.08	11.12
2023	23.57	5.87	13.08	26.02	16.12	11.32
متوسط الفترة	45.60	6.58	9.29	18.50	10.91	9.03

المصدر : - العشابي فاطمة زهراء دريش زهرة (2025) واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر و متطلبات تفعيله دراسات مقارنة مع تجارب دولية ناجحة مجلة البحوث القانونية و الاقتصادية المجلد 08 العدد01 صفحة 918

- الديوان الوطني للإحصائيات once

-البنك الدولي

الملحق 05 : نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

- **استقرارية المتغير التابع عند المستوى :**

Null Hypothesis: DVER has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.221694	0.2034
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات EVEIWS09

- **استقرارية المتغير التابع عند الفرق الاول :**

Null Hypothesis: D(DVER) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.407002	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات EVEIWS 09

- **استقرارية المتغير المستقل القيمة المضافة للقطاع الزراعي عند المستوى:**

Null Hypothesis: VAAGR has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 8 (Automatic - based on AIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.518134	0.0096
Test critical values:	1% level	-4.498307	
	5% level	-3.658446	
	10% level	-3.268973	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات EVEIWS09

- **استقرارية المتغير المستقل القيمة المضافة للقطاع الصناعي عند المستوى:**

Null Hypothesis: VAIND has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.019389	0.2773
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات EVEIWS09

- **استقرارية المتغير المستقل القيمة المضافة للقطاع الصناعي عند الفرق الاول :**

Null Hypothesis: D(VAIND) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.978274	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات EVEIWS09

- **استقرارية المتغير المستقل اسعار النفط عند المستوى:**

Null Hypothesis: OIL has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.705371	0.4177
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات EVEIWS09

- **استقرارية المتغير المستقل اسعار النفط عند الفرق الاول :**

Null Hypothesis: D(OIL) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.741155	0.0008
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات EVEIWS09

الملحق06: تقدير النموذج باستخدام طريقة ARDL

Dependent Variable: DVER
Method: ARDL
Date: 04/27/25 Time: 15:56
Sample (adjusted): 1996 2023
Included observations: 28 after adjustments
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (1 lag, automatic):P OIL VAAGR VAIND
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 8
Selected Model: ARDL(1, 0, 0, 0)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
DVER (-1)	0.286871	0.127995	2.241270	0.0350
POIL	-0.000805	0.000140	-5.763544	0.0000
VAAGR	0.002035	0.003045	0.668298	0.5106
VAIND	-0.000516	0.001004	-0.513561	0.6125
C	0.619635	0.098310	6.302904	0.0000

R-squared	0.816623	Mean dependent var	0.799988
Adjusted R-squared	0.784731	S.D. dependent var	0.036511
S.E. of regression	0.016940	Akaike info criterion	-5.157849
Sum squared resid	0.006600	Schwarz criterion	-4.919956
Log likelihood	77.20989	Hannan-Quinn criter.	-5.085123
F-statistic	25.60618	Durbin-Watson stat	2.312796
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر :من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات EVEIWS09

الملحق07: اختبار الحدود

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	10.85433	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات EVEIWS09

الملحق 08 :علاقة المدى الطويل

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
POIL	-0.001129	0.000168	-6.709054	0.0000
VAAGR	0.002854	0.004094	0.697055	0.4928
VAIND	-0.000723	0.001472	-0.490976	0.6281
C	0.868896	0.097780	8.886236	0.0000

EC = DVER- (-0.0011*POIL + 0.0029*VAAGR -0.0007*VAIND + 0.8689)

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات EVEIWS09

الملحق 09 : ديناميكية المدى القصير

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CointEq(-1)*	-0.713129	0.089344	-7.981867	0.0000

R-squared	0.701988	Mean dependent var	-0.000979
Adjusted R-squared	0.701988	S.D. dependent var	0.028640
S.E. of regression	0.015635	Akaike info criterion	-5.443564
Sum squared resid	0.006600	Schwarz criterion	-5.395985
Log likelihood	77.20989	Hannan-Quinn criter.	-5.429018
Durbin-Watson stat	2.312796		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات EVEIWS09

الملحق10: اختبار الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	2.550931	Prob. F(2,21)	0.1019
Obs*R-squared	5.472871	Prob. Chi-Square(2)	0.1064

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات EVEIWS09

الملحق 11: اختبار التوزيع الطبيعي

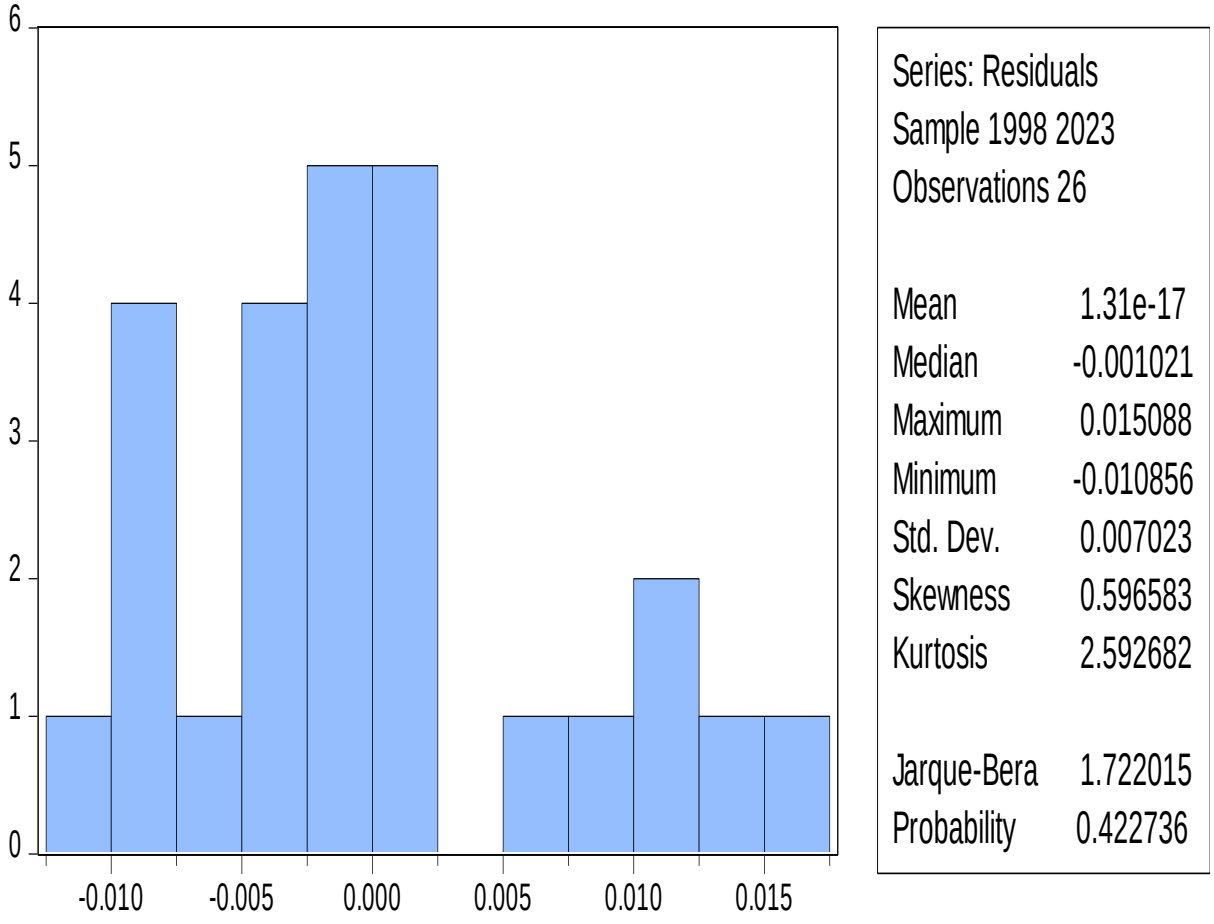

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات EVEIWS09

الملحق 12: اختبار عدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	2.559694	Prob. F(1,25)	0.1222
Obs*R-squared	2.507711	Prob. Chi-Square(1)	0.1133

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات EVEIWS09

الملحق 13: اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج

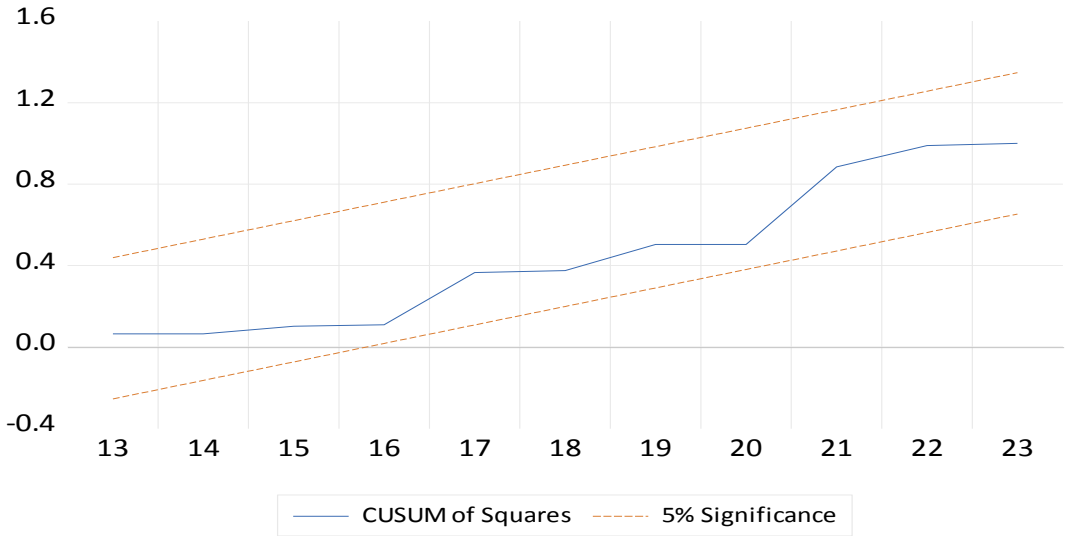

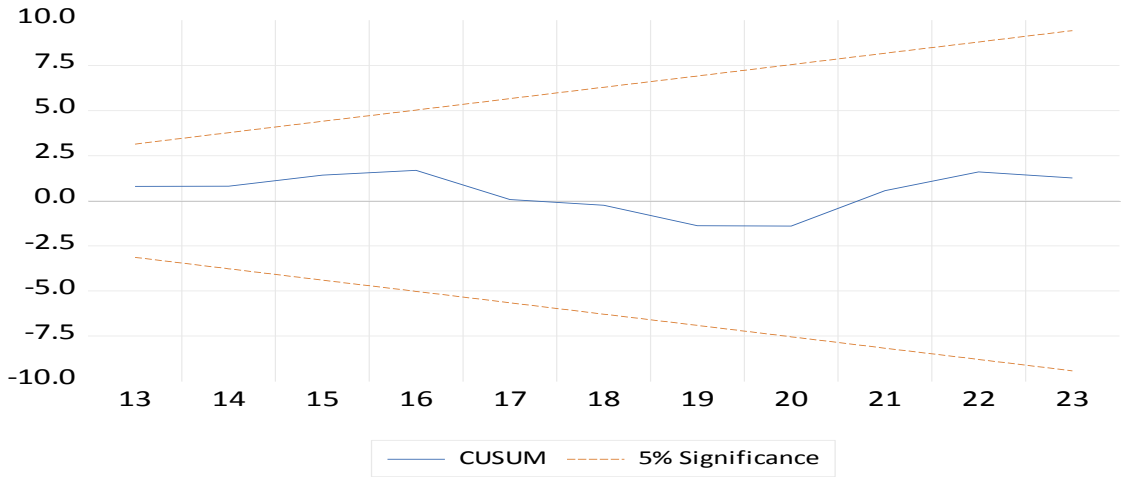

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات EVEIWS09